

تقرير مجلس الإدارة لعام 2016م

يسر مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري أن يقدم لكم تقريره السنوي عن أداء البنك وإنجازاته وقوائمه المالية للعام 2016م. كما يشمل هذا التقرير أنشطة البنك وشركاته التابعة والزميلة.

1. أنشطة البنك الرئيسية

يتكون البنك من خمسة قطاعات تشغيلية رئيسية، كما هو موضح أدناه، والتي تعتبر الوحدات الإستراتيجية للبنك وتقدم منتجات وخدمات مختلفة، وتُدار بشكل منفصل على أساس الهيكلية الإدارية والتقارير الداخلية.

مصرفية الأفراد: تقدم الخدمات المصرفية للأفراد وعملاء الخدمات المصرفية الخاصة، والتي تتضمن التمويل الشخصي والحسابات الجارية بالإضافة إلى منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة والتي تشرف عليها هيئة شرعية مستقلة.

مصرفية الشركات: تقدم الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بما في ذلك كافة المنتجات الائتمانية التقليدية، ومنتجات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة.

الخزينة: تقدم كامل منتجات وخدمات الخزينة والبنوك المراسلة بما في ذلك سوق المال وصرف العملات الأجنبية إلى عملاء المجموعة، إضافة إلى القيام بالاستثمارات ونشاطات المتاجرة (محلياً وخارجياً) وإدارة مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان (المتعلقة بالاستثمارات).

سوق المال: تقدم خدمات إدارة الثروات وإدارة الأصول والاستثمار المصرفي وخدمات وساطة الأسهم (المحلية والإقليمية والعالمية).

المصرفية الدولية: تتضمن خدمات مصرفية مقدمة خارج المملكة العربية السعودية من خلال بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي.

2. أهم الأحداث الجوهرية والإنجازات

واصل البنك الأهلي نجاحه في المحافظة على زيادة أرباحه السنوية، وريادته للقطاع المصرفي بالمملكة، بجانب نجاحه في المحافظة على قوة تصنيفاته الائتمانية العالمية، وجودة محفظته التمويلية وحجم السيولة.

واستمر البنك بالنجاح في تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات محققاً تقدماً كبيراً في إنجاز مراحل مشروع تقنية الجيل القادم؛ ففي عام 2017م ستصل نسبة المعاملات التي تتم عبر قنواتنا الإلكترونية 96%، مما يُسهم في تحقيق ريادته للمصرفية الإلكترونية بالمنطقة والوصول إلى هدفه الإستراتيجي لأن يكون البنك الأفضل في الخدمات الإلكترونية.

وواصل البنك الأهلي دوره الريادي لدعم المشروعات الكبرى والمبادرات التي تدعمها حكومة خادم الحرمين الشريفين، حيث توسع البنك في تمويل العديد من المشروعات الضخمة في قطاعات مختلفة ضمت القطاع العقاري والضيافة والتجزئة، ومشروعات البنية التحتية والصناعات ذات الصلة. وكان من أبرز المشروعات التي مولها البنك في هذا المجال تمويل الخطوط الجوية العربية السعودية لشراء طائرات إيرباص A330 لتصبح أول مشغل لهذه الطرازات في العالم.

وتجاوز عدد عملاء مصرفية الأفراد 5 مليون عميل في 2016م، وحققت محافظ تمويل الأفراد نمواً بنسبة 10.8%؛ حيث حقق البنك نمواً في التمويل العقاري بنسبة 22.7%، والتمويل الشخصي بنسبة 8.1%، والتمويل التاجيري بمعدل 17%، والبطاقات الائتمانية بنسبة 12.1%، وزادت نسبة عملاء الحوالات السريعة بواقع 24%، ونما دخل المصرفية الخاصة بنسبة 13%. كما افتتح البنك 23 فرعاً جديداً خلال عام 2016م، جميعها من فروع الجيل الجديد المدعومة بأحدث الوسائل التقنية والتصميم العصري الحديث والتي ترمي لتعزيز رضا العميل وتقديم أفضل مستويات الخدمة. بهذا يصل إجمالي عدد فروع البنك الأهلي إلى 374 فرعاً؛ منها 109 فرعاً تضم أقساماً لخدمة مصرفية السيدات.

وفي خطوة تمثل الأولى من نوعها بالمملكة، أطلق البنك الأهلي من خلال مجموعة الخزينة شهادة المضاربة للودائع والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وواصل البنك جهوده في تطوير ودعم الموارد البشرية التي ترمي ليكون البنك الأهلي هو الخيار الأول للموظفين، وذلك من خلال مبادراته وبرامجه لتطوير الكفاءات والقيادات الداخلية بالبنك مثل برنامج بناء جيل القادة، وإلحاق الكفاءات المختارة في برامج التطوير في أفضل الجامعات والمعاهد الدولية المعروفة في تطوير التنفيذيين. وكان من ثمرة ذلك توظيف جميع الوظائف القيادية في الصف الأول بالبنك خلال عام 2016م، هذا بجانب العديد من البرامج الأخرى التي تسعى لاستقطاب الكفاءات من الشباب السعودي، مثل برامج الرواد وبرنامج وسام الأهلي. وسجل عام 2016م أدنى نسبة في تسرب الموظفين خلال الثلاثة أعوام الماضية، حيث وصلت إلى 4%، كما وصلت نسبة السعودة بالبنك إلى 95%.

وفي مجال المسؤولية المجتمعية، واصل البنك الأهلي خلال عام 2016م مسيرته الناجحة والتميزة في برامج أهاليينا لدعم المرأة والشباب والطفل، حيث وصل إجمالي المبالغ التي دعم بها البنك برامج أهاليينا 11.4 مليون ريال. كما مؤل البنك خلال عام 2016م عدد 2,171 مستفيدة بمبلغ إجمالي وصل إلى 6.85 مليون ريال. وكذلك شارك البنك في دعم العديد من المبادرات ذات التأثير المباشر على المجتمع بقيمة إجمالية 39.5 مليون ريال خلال العام.

3. النتائج المالية

واصل الاقتصاد السعودي نموه للعام السابع على التوالي؛ فعلى الرغم من هبوط أسعار النفط نما الاقتصاد بمعدل سنوي بلغ 1.4%. وجاء النمو الحقيقي الكبير في القطاع النفطي بمعدل 3.4% بفضل الإنتاج القياسي للنفط الخام، معوضاً النمو الطفيف في نشاط القطاع الخاص غير النفطي. كما شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً بالأسعار الجارية بمعدل 1.86% نتيجةً لهبوط أسعار النفط. وبنهاية عام 2016م، سجّل السعر الفوري لخام النفط العربي الخفيف انخفاضاً بمقدار 18.7% مقارنة بعام 2015م.

وانخفض نمو القطاع الخاص للسنة الثالثة على التوالي، حيث انكشفت القطاعات الرئيسية وهي الإنشاء، والتصنيع، والتجارة، بمعدل 3%، و1%، و1% على التوالي. وتسببت تقلبات السوق النفطية في إبقاء الميزان المالي في نطاق العجز للعام الثالث على التوالي، حيث بلغ عجز الموازنة العامة 297 مليار ريال، أي 12.4% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، وسجلت النفقات الحكومية في عام 2016م أول تراجع لسنتين متتاليتين منذ عام 1999م، هابطة بمعدل 15.6% لتستقر عند مستوى 825 مليار ريال. أيضاً من المقدر أن يأتي الإنفاق الحقيقي أقل بنسبة 1.8% عن تقديرات الميزانية.

وفي سبيل تغطية الفجوة المالية السابق ذكرها، اتخذت الحكومة السعودية مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية واسعة النطاق خلال السنوات القليلة الماضية، وكان لذلك دوره الملموس في تحسين بيئة الأعمال بالمملكة وجاذبيتها، خاصةً من منظور تدفقات الاستثمارات الأجنبية، مما انعكس بدوره على القطاع المصرفي السعودي.

وحقق البنك الأهلي 9.32 مليار ريال أرباحاً صافية خلال عام 2016م مقابل 9.09 مليار ريال للعام السابق، بزيادة بلغت 228 مليون ريال بنمو نسبته 2.5%. وبلغ ربح السهم الواحد 4.66 ريال مقابل 4.54 ريال للفترة نفسها من العام السابق. وبذلك يواصل البنك نجاحه في المحافظة على زيادة أرباحه السنوية رغم التحديات الاقتصادية، وهي مؤشر قوي للدلالة على قدرة البنك على توظيف

أصوله بكفاءة، وتنفيذ العديد من المبادرات لتحقيق أهدافه الإستراتيجية بما يحقق تطلعات المساهمين واحتياجات العملاء والموظفين، والحفاظ على ريادة البنك للقطاع المصرفي السعودي وقدرته على إدارة المخاطر.

وارتفع صافي الدخل من العمولات الخاصة بنسبة 7.7% حيث بلغ 13.55 مليار ريال خلال عام 2016م مقابل 12.58 مليار ريال العام السابق، كما بلغ إجمالي دخل العمليات خلال العام 18.6 مليار ريال بزيادة قدرها 1.16 مليار ريال مقابل 17.5 مليار ريال من العام السابق بنسبة ارتفاع قدرها 6.64%.

وانخفضت موجودات البنك بنسبة 1.6% لتصل إلى 441 مليار ريال مقابل 449 مليار ريال في نهاية العام السابق. وشهدت محفظة التمويل والسلف نمواً طفيفاً لتصل إلى 254 مليار ريال خلال العام 2016م مقابل 253 مليار ريال في العام السابق وذلك بارتفاع قدره 0.26%. وانخفضت الاستثمارات لتصل إلى 112 مليار ريال مقارنة بمبلغ 134 مليار ريال وذلك بانخفاض قدره 16.8%. وانخفضت كذلك ودائع العملاء بنسبة 2.55% لتصل إلى 316 مليار ريال مقابل 324 مليار ريال في العام السابق.

وفيما يلي ملخص لنتائج البنك الأهلي المالية خلال السنوات الخمس الماضية:

مليون ريال سعودي					
2012	2013	2014	2015	2016	
345,260	377,287	434,878	448,642	441,491	إجمالي الموجودات
163,461	187,687	220,722	252,940	253,592	تمويل وسلف بالصافي
116,428	125,294	152,903	134,102	111,509	استثمارات بالصافي
305,856	334,751	387,957	393,096	381,566	إجمالي المطلوبات
273,530	300,601	333,095	323,866	315,618	ودائع العملاء
37,704	40,934	45,214	48,462	53,038	إجمالي حقوق المساهمين العائدة لمساهمي البنك
13,509	14,858	16,247	17,486	18,647	إجمالي دخل العمليات
6,661	6,632	7,480	8,256	9,175	إجمالي مصاريف العمليات
6,453	7,852	8,655	9,089	9,317	صافي دخل السنة العائد لمساهمي البنك

وفيما يلي ملخص لنتائج المالية للقطاعات التشغيلية للبنك الأهلي خلال عامي 2015م و2016م:

مليون ريال سعودي												
المجموع		المصرفية الدولية		سوق المال		الخزينة		مصرفية الشركات		مصرفية الأفراد		
2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	
17,486	18,647	2,186	2,230	691	581	4,106	3,707	4,141	4,579	6,361	7,549	إجمالي الدخل
8,256	9,175	1,976	1,912	363	351	473	630	1,072	1,894	4,373	4,388	إجمالي المصاريف
9,148	9,416	127	283	328	234	3,502	3,065	3,145	2,682	2,047	3,152	صافي الدخل
448,642	441,491	49,399	40,809	1,858	1,314	154,322	152,048	143,147	142,830	99,916	104,491	إجمالي الموجودات
393,096	381,566	43,026	35,007	658	223	60,062	56,724	103,977	105,000	185,373	184,612	إجمالي المطلوبات

وفيما يلي صافي الدخل موزعاً على البنك وشركاته التابعة:

مليون ريال سعودي		
النسبة من صافي الدخل %	صافي الدخل العائد لمساهمي البنك	
95.5	8,896	البنك الأهلي التجاري
2.5	191	بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي - (البنك التركي) وشركته التابعة

2	229	شركة الأهلي المالية - وشركتها التابعة
-	1	الشركة العقارية المطورة للتمليك والإدارة المحدودة
100	9,317	المجموع

4. التحليل الجغرافي للإيرادات

تتحقق إيرادات البنك من نشاطاته داخل وخارج المملكة حسب التصنيف الجغرافي التالي:

مليون ريال سعودي					
المجموع	الجمهورية التركية	الجمهورية اللبنانية	الإمارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية
18,647	2,222	8	31	262	16,124
					م 2016

5. توزيع الأرباح

طبقاً للمادة (42) من النظام الأساسي للبنك، يتم توزيع أرباح البنك السنوية الصافية بعد خصم جميع المصروفات العمومية والمبالغ المخصصة للخسائر المحتملة والأعباء الأخرى أيّاً كانت طبقاً لاقتراح مجلس الإدارة وبعد موافقة الجمعية العامة، على الوجه التالي:

- تُجَنَّب الزكاة الشرعية؛
- يُجَنَّب 25% من الربح الصافي لتكوين احتياطي نظامي، ويجوز للجمعية العامة العادية أن توقف هذا التجنّب أو أن تُخَفِّض معدله إذا بلغ مجموع الاحتياطي مبلغاً يعادل كامل رأس المال؛
- توزع من الباقي حصة أولى للمساهمين لا تقل عن 5% من رأس المال، فإذا كان الباقي من الربح الصافي لا يكفي لدفع الحصة المذكورة فلا يجوز للمساهمين المطالبة بتوزيعها من أرباح السنوات التالية؛
- تُخَصِّص بعد ما تقدم نسبةً من الباقي كمكافأة لمجلس الإدارة وفقاً للتعليمات الصادرة في هذا الشأن من مؤسسة النقد العربي السعودي؛
- يُسْتخدَم الباقي بعد ذلك بناءً على اقتراح مجلس الإدارة لتكوين احتياطي إضافي أو لتوزيعه كحصة إضافية من الأرباح، أو في أي غرض آخر تقررته الجمعية العامة، ومع ذلك لا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع أية حصة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.

وقد أوصى مجلس الإدارة بأن تكون توزيعات الأرباح عن عام 2016م بواقع 1.60 ريال للسهم الواحد، وقام البنك بتوزيع أرباح على المساهمين عن النصف الأول من عام 2016م بواقع 0.60 ريال للسهم الواحد وذلك لعدد 2,000,000,000 سهم بما يمثل 6% من القيمة الاسمية للسهم. أما الجزء المتبقي من الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني من عام 2016م فهو 1 ريال للسهم الواحد وذلك لعدد 1,996,903,527 سهم بعد استبعاد أسهم الخزينة البالغة عدد 3,096,473 سهم مستحقة لمساهمي البنك المسجلين لدى شركة مركز إيداع الأوراق المالية (مركز الإيداع) بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة، وسيتم توزيع الأرباح النقدية بعد إقراره من الجمعية العامة، ليبليغ بذلك إجمالي مبلغ التوزيعات عن كامل العام 3,197 مليون ريال.

يُذكر أن البنك قد استقطع ما نسبته 5% من توزيعات أرباح النصف الأول من عام 2016م كضريبة استقطاع طبقاً لأحكام المادة (68) من النظام الضريبي والمادة (63) من لائحته التنفيذية وذلك للسادة المستثمرين الأجانب غير المقيمين الذين يتم تحويل أرباحهم عن طريق الوسيط المالي المقيم، وسيتم استقطاع النسبة ذاتها في جميع توزيعات الأرباح للبنك ما لم يزود البنك ما يفيد عكس ذلك.

6. توزيع الدخل

صافي دخل سنة 2016م	مليون ريال
9,317	
المحول إلى الاحتياطي النظامي	(847)
الزكاة	(1,282)

توزيعات أرباح مرحلية	(1,200)
توزيعات أرباح نهائية مقترحة	(1,997)
المحول إلى الأرباح المبقاة	3,991

7. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

بلغ إجمالي البدلات لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين/المستقلين مبلغ 475 ألف ريال، كما بلغ إجمالي البدلات لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين مبلغ 78 ألف ريال، في حين بلغت المكافآت الدورية والسنوية لأعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين/المستقلين مبلغ 7.94 مليون ريال، وبلغ إجمالي المكافآت الدورية والسنوية لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين مبلغ 430 ألف ريال.

هذا وقد بلغ إجمالي الرواتب والتعويضات لستة من كبار التنفيذيين بما فهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي مبلغ 8.7 مليون ريال، في حين بلغت البدلات مبلغ 5.1 مليون ريال، وبلغت المكافآت الدورية والسنوية مبلغ 28.6 مليون ريال، وبلغت الخطط التحفيزية مبلغ 23.9 مليون ريال.

8. ترتيبات تنازل أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين بالبنك عن الرواتب أو التعويضات

لا يوجد لدى البنك أي معلومات عن أي ترتيبات أو اتفاقيات بشأن تنازل أي من أعضاء مجلس إدارتها أو أي من كبار التنفيذيين فيه عن أي رواتب ومكافآت أو تعويضات.

9. التمويل وسندات الدين المصدرة

في سياق الممارسات الاعتيادية للأعمال، يقوم البنك بتبادل اقتراض وتمويل الأموال مع البنوك ومؤسسة النقد العربي السعودي، وذلك حسب معدل العمولة المتعارف عليها في السوق ويتم إثباتها على نحو ملائم في القوائم المالية الموحدة للبنك.

وخلال عام 2016م قام البنك وشركائه التابعة والزميلة بإصدار واسترداد سندات دين مفصلة على النحو التالي:

اسم المصدر	القيمة (بالآلاف الريالات السعودية)	المدة	المبلغ المسدد خلال العام (بالآلاف الريالات السعودية)	المبلغ المتبقي (بالآلاف الريالات السعودية)
بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي (إصدارات عامة)	136,756	7 أشهر	136,756	-
	1,043,713	6 أشهر	568,395	475,319

10. التنازل عن المصالح

لا يوجد لدى البنك أية معلومات عن أية ترتيبات أو اتفاقيات بشأن تنازل أي من مساهمي البنك عن أية حقوق لهم في الأرباح.

11. المدفوعات النظامية المستحقة

بلغت الزكاة المستحقة على المساهمين 1,188 مليون ريال، وبلغت الاشتراكات الخاصة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال عام 2016م مبلغ 133 مليون ريال.

12. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

صدرت موافقة الجمعية العامة لمساهمي البنك في اجتماعها الأول لعام 2016م المنعقد بتاريخ 5 أبريل 2016م، والتي تم الإعلان عن نتائجها على موقع شركة السوق المالية السعودية - تداول بتاريخ 6 أبريل 2016م، على ترخيص الأعمال والعقود التي تمت بين البنك والأطراف ذات العلاقة بقبول عرض تقديم خدمات التأمين الطبي لموظفي البنك الأهلي التجاري للفترة من 2016/01/01م وحتى 2016/12/31م والمقدم من شركة التعاونية للتأمين، حيث كان لعضو مجلس الإدارة سعادة المهندس عبدالعزيز بن عبدالله الزيد

مصلحة مباشرة بالوثيقة باعتباره عضواً في مجلس إدارة شركة التعاونية للتأمين (التعاونية)، علماً بأن إجمالي مبلغ التعاقد لم يتجاوز نسبة 1% من إجمالي دخل عمليات البنك وفقاً لآخر قوائم مالية سنوية مراجعة مدققة.

كما أن البنك يتعامل خلال دورة أعماله العادية مع أطراف ذات علاقة. وترى الإدارة ومجلس الإدارة أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى، وتخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والأنظمة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. وتشتمل أرصدة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على معاملات مع جهات حكومية مساهمة. وكذلك تتم كافة المعاملات الحكومية الأخرى على أساس معدلات السوق.

الأرصدة كما في 31 ديسمبر والمدرجة في القوائم المالية كالاتي:

بالآلاف الريالات السعودية		
2015م	2016م	
مجلس الإدارة وكبار المسؤولين بالبنك:		
316,092	367,969	تمويل وسلف
666,440	227,086	ودائع العملاء
127,356	100,895	الارتباطات والالتزامات المحتملة
3,422	4,668	استثمارات
27,933	32,082	مطلوبات أخرى - مكافأة نهاية الخدمة
كبار المساهمين:		
24,378,166	12,530,609	ودائع العملاء
107,953	-	الارتباطات والالتزامات المحتملة
881,509	2,458,136	استثمارات (أصول مُدارة)
صناديق البنك الاستثمارية:		
737,083	708,201	استثمارات
159,093	288,324	ودائع العملاء
الشركات التابعة:		
1,687,500	1,737,500	تمويل وسلف
2,264	2,408	ودائع العملاء
363,750	363,750	استثمارات

* كبار المساهمين هم المساهمون الذين يمتلكون نسبة أكثر من 5% من رأس مال البنك المصدر. الأطراف ذات العلاقة هم الأشخاص أو الأقارب لعائلة ذلك الشخص والمنشآت التابعة لهم والتي لديهم السيطرة عليها أو سيطرة مشتركة أو نفوذ هام على هذه المنشآت.

فيما يلي تحليل للإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية كالاتي:

بالآلاف الريالات السعودية		
2015م	2016م	
52,268	55,956	دخل عمولات خاصة
314,435	367,163	مصاريف عمولات خاصة
267,981	210,674	أتعاب وعمولات بالصافي

13. مزايا الموظفين

استمر البنك الأهلي في البحث عن أفضل الخبرات والكفاءات السعودية واستقطابها والاحتفاظ بها؛ فقد شارك البنك في العديد من المعارض والمناسبات المختصة بالمهنة والتوظيف التي نظمتها مؤسسات تعليمية مرموقة سواءً داخل المملكة أم خارجها. وسعيًا لتحقيق أحد ركائز البنك الإستراتيجية في أن يكون "الخيار الأول للموظفين"، يوفر البنك برنامج ادخار لموظفيه. بدأ هذا البرنامج منذ 42 عاماً، ثم تحول إلى منتج ادخار إسلامي عام 2012م، والهدف منه هو إتاحة فرصة الادخار المالي المستقبلي للموظفين عبر برنامج اختياري بغرض الإبقاء على الكفاءات لفترة أطول؛ إذ يتم استقطاع نسبة ثابتة وهي 5% من راتب الموظف الأساسي ويتم استثمارها عن طريق مجموعة الخزينة بالبنك في مقابل منح البنك مكافأة بنسب متفاوتة حسب سنوات الاشتراك، وتبدأ مكافأة البنك بنسبة 10% وتصل إلى نسبة 200% من الرصيد المدخر. وقد بلغ الرصيد المتراكم لمكافأة البنك لنظام ادخار الموظفين بنهاية عام 2016م حوالي 114 مليون ريال، ووصلت نسبة السعودة بالبنك إلى 95% بنهاية 2016م، ويدفع البنك مزايا وتعويضات الموظفين طبقاً لنظام العمل والعمال في المملكة وبحسب متطلبات المدفوعات النظامية المستحقة في الفروع الأجنبية والشركات التابعة. وقد بلغ إجمالي احتياطي تعويضات نهاية الخدمة لموظفي البنك في تاريخ 31 ديسمبر 2016م مبلغ 1,055 مليون ريال.

14. العقوبات والجزاءات النظامية

تم فرض عدد 31 غرامة مالية بما مجموعه 14,104,660 ريال كغرامات تشغيلية وعدم التزام بالأنظمة والتعليمات، وهي مفصلة بالجدول التالي:

تصنيف المخالفة	الجهة	عدد الغرامات	مبالغ الغرامات/ ريال
عدم الاحتفاظ بالحد الأدنى للنسبة المحددة لاحتياطي السيولة من التزامات الودائع.	مؤسسة النقد العربي السعودي	1	11,623,660
توريد ورق نقد مزيف.	مؤسسة النقد العربي السعودي	14	1,335,000
عدم تطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال وقواعد فتح وتشغيل الحسابات البنكية.	مؤسسة النقد العربي السعودي	5	390,000
عدم إيقاع الحجز على الحسابات.	مؤسسة النقد العربي السعودي	2	346,000
عدم تطبيق قواعد فتح الحسابات البنكية والقواعد العامة لتشغيلها، وقواعد مكافحة غسل الأموال، فيما يتعلق بالحسابات الراكدة.	مؤسسة النقد العربي السعودي	1	175,000
عدم تطبيق اتفاقية مستوى خدمة أجهزة نقاط البيع.	مؤسسة النقد العربي السعودي	3	145,000
عدم تعاون البنك مع فريق التفتيش وتزويده بالبيانات عن الحسابات المحجوز عليها في الوقت والشكل المطلوب.	مؤسسة النقد العربي السعودي	1	25,000
توريد مؤسسة النقد بيانات غير صحيحة في تقرير المتابعة للخطة التصحيحية للملاحظات الفحص الشامل لعام 2013م.	مؤسسة النقد العربي السعودي	1	20,000
عدم تطبيق اتفاقية مستوى خدمة أجهزة الصراف الآلي.	مؤسسة النقد العربي السعودي	1	15,000
عدم تطبيق كامل ضوابط إصدار وتشغيل بطاقات الائتمان والحسم الشهري.	مؤسسة النقد العربي السعودي	1	15,000
عدم الحصول على موافقة مؤسسة النقد المسبقة بشأن تجهيز مواقع ثلاثة مراكز حوالات سريعة.	مؤسسة النقد العربي السعودي	1	15,000

15. فعالية إجراءات الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية:

تقع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية التأكد من وجود نظام فعّال للرقابة الداخلية، والذي يتضمن العمليات والإجراءات التي وضعها الإدارة التنفيذية - تحت إشراف من مجلس إدارة البنك - لإنجاز أهدافها الإستراتيجية وحماية موجوداتها وضمان تنفيذ جميع الأعمال وفقاً للسياسات والإجراءات.

وقد وضعت الإدارة إطاراً متكاملاً للرقابة الداخلية حسب توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي وإرشاداتها المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية. وتبدأ هذه الضوابط الرقابية الداخلية بحوكمة الشركات التي تُحدد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بأعضاء مجلس الإدارة ولجانها الفرعية والتي تشمل اللجنة التنفيذية، ولجنة المراجعة، ولجنة المخاطر، ولجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة. وتقدم لجان الإدارة الدعم لمجلس إدارة البنك في مهام الرقابة والمعالجة للمخاطر الرئيسية المتعلقة بالإستراتيجية والأداء المالي والتقنية وإدارة الموجودات والمطلوبات والائتمان والعمليات والجوانب القانونية والمتطلبات التنظيمية وأمن المعلومات. كما تُبذل كافة الجهود الحثيثة والمتكاملة من جميع الجهات المعنية بالبنك لزيادة كفاءة وفعالية البيئة الرقابية في جميع عمليات البنك من خلال المراجعات المستمرة وضمان تناسق وتكامل الإجراءات من أجل معالجة نقاط الضعف التي قد تحدث في البيئة الرقابية. وتكون جميع الجهات المعنية في البنك، تحت إشراف من الإدارة التنفيذية العليا، مُكلفة بالإشراف على مهام معالجة تلك الفجوات الذي يتم الكشف عنها من خلال التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط الرقابية التي تطبقها الجهات داخلياً، أو من خلال المراجعين الداخليين والخارجيين.

ويتضمن نطاق عمل إدارة المراجعة الداخلية تقييم كفاية نظام الرقابة الداخلية وكفاءته، مع ضمان تطبيق جميع السياسات والإجراءات المعمول بها وكذلك ضمان الالتزام بها. وتتولى إدارة الالتزام مهمة التأكد من الالتزام بالمتطلبات التنظيمية، وذلك من خلال التطبيقات المؤتمتة مركزياً، والمعاينة العينية، وغيرها من الإجراءات. ويتم رفع كافة المراجعات والإجراءات التصحيحية الجوهرية التي تكشفها إدارة المراجعة الداخلية إلى الإدارة التنفيذية العليا ولجنة المراجعة. وتراقب لجنة المراجعة بدورها كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية بصورة حثيثة للتأكد من اتخاذ كافة الإجراءات للحد من المخاطر التي تم تحديدها. ويطلع مجلس الإدارة على كافة تقارير المراجعة الداخلية، ومراجعات الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى جميع تقارير إدارة المخاطر والتقارير ذات الصلة. وتتم مراجعة هذه التقارير بصفة دورية منتظمة من أجل القيام بالتقييم المستمر لفعالية نظام الرقابة الداخلية. تجدر الإشارة إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية، مهما كان تصميمها، بها بعض القيود التي قد تمنعها من اكتشاف بعض الفجوات الرقابية أو منعها. بالإضافة إلى أن التصور المستقبلي للتقييمات الحالية لمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية مقارنةً بالفترات المستقبلية يخضع لقيود أن الرقابة قد تصبح غير كافية بسبب حدوث تغير في الظروف أو الالتزام ببعض السياسات أو الإجراءات.

نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية:

أكدت المراجعات التي أجريت خلال عام 2016م للتأكد من فعالية الضوابط الرقابية الداخلية وجود الأنظمة والإجراءات المطلوبة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبيرة التي قد يواجهها البنك وتطبيقها على مدار هذا العام، ولم يكن هناك أية ثغرات جوهرية في البيئة الرقابية. وبناءً على نتائج تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية والتقييم المستمر للضوابط الرقابية التي تطبقها الإدارة خلال العام، ترى الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية المعمول به في البنك حالياً كافٍ ويعمل بفعالية وتتم مراقبته بصورة منتظمة، ولكن الإدارة مستمرة في سعيها الدائم لتعزيز نظام الرقابة الداخلية.

في ضوء ما سبق، اعتمد مجلس الإدارة تقييم الإدارة التنفيذية لنظام الرقابة الداخلية الذي يتم تطبيقه حسب توجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي.

16. مراجعو الحسابات

أقرت الجمعية العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي الذي عقد في 5 أبريل 2016م تعيين السادة كي بي إم جي - الفوزان وشركاه وإرنست ويونغ وشركائهم كمراجعين حسابات خارجيين للبنك عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2016م بما في ذلك مراجعة البيانات المالية الربع سنوية خلال نفس العام. وستنظر الجمعية في اجتماعها القادم في إعادة تعيين مراجعي الحسابات الحاليين، أو استبدالهم بمراجعين آخرين، وتحديد أتعابهم لقاء مراجعة حسابات البنك عن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2017م.

17. مجموعة المخاطر

يتعرض البنك الأهلي التجاري في أعماله الاعتيادية إلى أنواع متعددة من المخاطر الملازمة لأنشطته المصرفية، ولذلك تعمل مجموعة المخاطر على دعم أعمال البنك المختلفة عن طريق التأكد من أن المخاطر التي يتعرض لها البنك يتم تفاديها وتعويضها - إن وجدت - بما يوازن معادلة الأداء مع المخاطر. بالإضافة إلى التأكد من أن جميع المخاطر المرتبطة بالأعمال تقع ضمن نطاق قابلية البنك

الشاملة لتحمل المخاطر. علماً بأن الهدف الرئيسي لمجموعة المخاطر هو الحفاظ على المستوى العام للمخاطر في البنك بما يتماشى مع إستراتيجيته. ولتحقيق هذا الهدف، فإن مجموعة المخاطر تستخدم عدداً من الأدوات والوسائل والكفاءات المهنية المناسبة التي تعمل على تحديد المخاطر وتصنيفها وقياسها والحد منها.

كما تعمل سياسة حوكمة المخاطر لدى البنك على تعريف المخاطر وتحديد مستويات قبولها بالإضافة إلى وسائل قياسها وإدارتها. ويشمل ذلك وضع الضوابط اللازمة لأنواع المخاطر المحددة والمستهدفة، والتأكد من إدارتها بشكل استباقي ووقائي، بالإضافة إلى تعزيز ودعم إطار حوكمة المخاطر بسياسات شاملة تحدد أدوار ومسؤوليات كافة الجهات المعنية، مع نشر ثقافة مواجهة وإدارة المخاطر على كافة مستويات إدارات البنك.

ووفقاً لتوجهات مؤسسة النقد العربي السعودي ولجنة بازل، فإن إطار حوكمة إدارة المخاطر في البنك يضمن استقلالية مهام مجموعة المخاطر بالإضافة إلى وضع ثلاثة خطوط رئيسية للدفاع على مستوى إدارات البنك، بحيث تتشارك وحدات الأعمال مع إدارة المخاطر والمراجعة الداخلية في الإدارة الفعالة لرصد وتحديد مستويات المخاطر المقبولة وأساليب الحد منها.

أما فيما يخص الهيكل التنظيمي لمجموعة المخاطر، فإنه ينظم المستويات الإدارية للمجموعة وأداءها للمهام الوظيفية المناطة بها في إدارة أنواع المخاطر المختلفة، والتي تتضمن في حدود مسؤوليتها مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية وأمن المعلومات. وقد عملت مجموعة المخاطر على وضع سياسات خاصة لكل نشاط لإدارة المخاطر يخضع كل نوع من الأنواع المذكورة سابقاً لسياسات إدارة شاملة على مستوى البنك ككل.

مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية الناتجة عن تعثر المقترض أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته المالية المتعاقد عليها. وتمثل مخاطر الائتمان أغلب وأعلى نسبة من إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك، وهي ناتجة عن العمليات الائتمانية في التمويل والسلف والاستثمارات. ونتيجة لذلك، فقد وضع البنك سياسات مختلفة لإدارة مخاطر الائتمان لتغطية كافة برامج التمويل بما يضمن محافظة البنك على جودة محافظه الائتمانية وكذلك محافظ عمليات الاستثمار، بالإضافة إلى تقليص الخسائر الناجمة عن أنشطة التمويل.

تقييم مخاطر الائتمان:

حتى تتمكن مجموعة المخاطر من قياس وإدارة مخاطر الائتمان لمختلف محافظ البنك، فقد وضعت أدوات مناسبة لمختلف العملاء والمستفيدين لتقييم جدوى كل علاقة. وتهدف عمليات تقييم مخاطر الائتمان إلى قياس مخاطر الخسارة التي قد تنشأ نتيجة عدم سداد الالتزامات القائمة. وعليه، فإنه يتم تحليل عملاء قطاع الشركات من خلال نماذج تقييم التحليل الائتماني المطورة داخلياً، في حين تستخدم نماذج السمات الشخصية والسلوك الائتماني للعملاء الأفراد. أما بالنسبة لمحفظه استثمارات البنك، فإن البنك يعتمد على التقييم المتوفر من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية الرئيسية، بالإضافة إلى عملية البحث والتقصي عن المخاطر المرتبطة. هذا وتخضع عمليات التقييم لكل علاقة إلى التجميع على مستوى المحفظة لإيجاد تقييم شامل للمحفظة الائتمانية أو الاستثمارية ومقارنته مع المستوى المستهدف لجودة المحافظ.

ضوابط مخاطر الائتمان والحدود الائتمانية والضمانات:

تعمل مجموعة مخاطر الائتمان على متابعة المخاطر الائتمانية وتقنينها بحسب تقييم الجدارة الائتمانية لكل علاقة ينتج عنها تقديم حد ائتماني لأي عميل. ولذلك فقد تم تصميم سياسات إدارة مخاطر الائتمان لوضع حدود ائتمانية ملائمة لمستوى المخاطر، ومراقبة المخاطر وتحديد كيفية الالتزام بالحدود. ولذلك فإنه يتم مراقبة الحدود الائتمانية الفعلية وما يقابلها من مخاطر على أساس يومي. كما تلزم سياسات المخاطر الائتمانية ضمان تنوع أنشطة التمويل حتى لا يكون هناك أي تركيز للمخاطر مع أفراد أو مجموعات من العملاء في مواقع جغرافية أو نوعية محددة من الأنشطة التجارية. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنك عادة ما يقوم بالحصول على

ضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية لتخفيف مستوى المخاطر. وتشمل الضمانات المحتفظ بها أنواعاً متعددة مثل الأوراق المالية والودائع النقدية والضمانات المالية المقدمة من بنوك ومصارف أخرى بالإضافة إلى الأسهم والعقارات وغيرها من الأصول الثابتة.

مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر الناتجة عن التغيرات والتقلبات في أسعار السوق، مثل أسعار العملات الخاصة، ومستويات الجدارة الائتمانية - على مستوى السوق - وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية، وأي تغييرات في القيمة العادلة للأدوات والأوراق المالية التي يحتفظ بها البنك.

هذا وتوزع مجموعة المخاطر ما تتعرض له من مخاطر السوق - لأغراض إدارة المخاطر - إلى محافظ متاجرة ومحافظ غير متاجرة. حيث تتم إدارة محفظة المتاجرة من قبل إدارة الخزينة وتتضمن المراكز الناشئة عن صناعة السوق وتحتوي كذلك على مراكز المتاجرة بالإضافة إلى إدارة الأصول والخصوم المثبتة بالقيمة العادلة. وتستخدم إدارة مخاطر السوق أداة "قياس القيمة المعرضة للخسائر" لكافة التعاملات في محافظ المتاجرة. وتقدر القيمة المعرضة للخسارة خلال فترة محددة من الزمن بسبب تحركات السوق غير المتوقعة. ولحساب القيمة المعرضة للخسارة، فإن الأداة تعتمد على معطيات حساب التقلب في أسعار السوق والارتباط بين مكونات المحفظة باستخدام بيانات السوق التاريخية ذات الصلة.

تُلمز سياسة حوكمة المخاطر لجنة إدارة الأصول والخصوم بمسؤولية إدارة المخاطر المرتبطة بالتقلب في أسعار العملات الخاصة، والتي تنشأ عن تأثير التغير في الأسعار على التدفقات النقدية المستقبلية والقيمة العادلة. وتعمل لجنة إدارة الأصول والخصوم على موازنة الأصول والخصوم وفجوة أسعار العملات الخاصة والتعامل مع إستراتيجيات التحوط للحفاظ على مخاطرها ضمن الحدود المناسبة. إضافة إلى ذلك، فإن سياسة إدارة الأصول والخصوم تستهدف تحسين هيكل الميزانية العمومية لضمان إجراء العمليات المصرفية ضمن نطاق قابلية البنك الشاملة لتحمل المخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة المخاطر وضعت سياسة استثمارية لضبط عمليات إدارة الخزينة في أسواق المال والصراف الأجنبي وأسعار الفائدة، ومنتجات السلع. تهدف سياسة وإجراءات عمليات الاستثمار ضمان أن تكون جميع الأنشطة التي تزاوئها إدارة الخزينة لدى البنك مرتبطة بضوابط تنظيمية ورقابية لضبط مخاطرها.

مخاطر السيولة:

مخاطر السيولة هي المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على تلبية جميع التزامات الدفع عند استحقاقها أو التي تجعل تكاليف تلبية هذه الالتزامات باهظة.

وعليه، فإن الدور الرئيسي لعمليات إدارة مخاطر السيولة في البنك هو العمل على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية لجميع العمليات، مع الحفاظ على موقف قوي للسيولة لزيادة ثقة المتعاملين وتحسين تكلفة التمويل. ولتعزيز مستويات السيولة، فإن إدارة البنك الأهلي أوكلت لمجموعة المخاطر مهمة مراقبة كافة الاستحقاقات والالتزامات إلى جانب مصادر التمويل مع معدلات تكلفتها على مختلف المستويات الزمنية المستهدفة. والجدير بالذكر أن البنك يخضع لبرامج قياس قابلية تحمل المخاطر بحيث تضمن قدرته على تلبية جميع التزاماته في أسوأ ظروف السوق، بما فيها فترات طويلة من تصفية الأصول بأسعار غير مرغوب فيها.

المخاطر التشغيلية:

يُعرف البنك المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملاءمة أو إخفاق الإجراءات الداخلية، أو الأفراد، أو الأنظمة، أو الأحداث الخارجية. وتعتبر المخاطر التشغيلية مخاطر كامنة لكافة العمليات التجارية أو غير التجارية للبنك، وهي ملازمة لجميع أنشطة المؤسسات المصرفية والمالية. ولكون المخاطر التشغيلية من مسؤوليات وحدات الأعمال في المرتبة الأولى، فإن المهمة الرئيسية لإدارة المخاطر التشغيلية بمجموعة المخاطر تكمن في وضع إطار عمل شامل ومتكامل لتقليل هذه المخاطر والخسائر الناتجة عنها ومتابعة تطبيقه والالتزام به، وذلك لكافة مجموعات أعمال البنك المختلفة.

كما تتضمن إستراتيجية إدارة مخاطر التشغيل الشاملة ما يلي:

- اتباع نهج استباقي للحد من المخاطر التشغيلية من خلال عملية التقييم الذاتي للمخاطر وضوابطها؛
- تجميع وتحليل أحداث المخاطر التشغيلية والخسائر الناتجة عنها؛
- تفعيل برامج لرفع مستوى الوعي بالمخاطر التشغيلية ونشر ثقافة الحد منها؛
- إعداد تقارير دورية شاملة لمراقبة المخاطر التشغيلية وفاعلية ضوابطها؛
- تطوير ممارسات إدارة المخاطر التشغيلية للمحافظة على بيئة عمل مستقرة تساهم بشكل فعّال في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.

مخاطر أمن المعلومات:

يشير مُصطلح مخاطر أمن المعلومات إلى المخاطر الناجمة عن إخفاق التدابير التنظيمية والفنية والإجرائية اللازمة لحماية أصول المعلومات التابعة للبنك من الدخول غير المُصرَّح به، أو إفشاء المعلومات، أو النَّسخ غير المُرخص، أو المنع من الاستخدام، أو التعديل والتحويل، أو الفقدان، أو السرقة أو إساءة الاستخدام، سواءً كان ذلك بصورة متعمدة تخريبية أم عرضية غير مقصودة.

وتوفر دائرة مخاطر أمن المعلومات إطاراً عملياً شاملاً يتم من خلاله تنظيم الإجراءات العملية وتسهيل تنفيذ المتطلبات التنظيمية والقواعد اللازمة بما يضمن حماية أصول البنك المعلوماتية من أجل تقليل المخاطر المختلفة لأمن المعلومات.

يندرج تحت مسؤولية دائرة مخاطر أمن المعلومات حوكمة أمن المعلومات والمتابعة المباشرة لتطبيق التشريعات المتعلقة بأمن المعلومات الصادرة من الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى المراقبة المباشرة والكاملة على جميع الأنشطة من الجانب المتعلق بأمن المعلومات، والتقييم المستمر والمتابعة للأنظمة بهدف تحديد المخاطر الأمنية واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك المخاطر بشكل فوري. كما تتضمن مهام هذه الدائرة تصميم وتنفيذ برامج توعوية لرفع مستوى الوعي بهذا النوع من المخاطر لكل من يتعامل مع أصول البنك المعلوماتية سواءً كان من الموظفين أم الشركاء المتعاقد أم العملاء.

إيضاحات تحت إطار بازل 3:

تتطلب الركيزة الثالثة من إطار بازل 3 نشر عددٍ من الإفصاحات الكمية والنوعية. سيتم نشر هذه الإفصاحات على موقع البنك الإلكتروني: www.alahli.com تنفيذاً لتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).

(أ) إطار عمل بازل 3:

عززت لجنة بازل معايير قياس رأس المال والمعايير الرأسمالية عن طريق إصدار إطار عمل بازل 3، وذلك في ضوء الأزمة المالية العالمية في عام 2007م. ويركز إطار عمل بازل 3 على تعزيز نوعية رأس المال المطلوب مع رفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، وتعزيز تغطية المخاطر والحد من تأثير التقلبات الدورية الاقتصادية على متطلبات رأس المال. كما يفرض الإطار متطلبات جديدة لنسبة الرافعة المالية والسيولة ورأس المال الإضافي لتعزيز بناء رأس المال. وهذه التحسينات يتم تنفيذها بشكل تدريجي حتى عام 2019م.

يتطلب إطار عمل بازل 3 من البنوك السعودية أن تدعم تسهيلاتها بقاعدة رأسمالية عالية الجودة. ويجب أن تتشكل الشريحة الأولى من رأس المال إجمالاً من حقوق المساهمين، والتي تعد الأعلى قدرة على "تحمل الخسارة". ولتحقيق هذه الغاية، يتطلب الإطار الالتزام بالمعايير التالية:

- تحسين نوعية رأس المال الشريحة الأولى وزيادة الحد الأدنى لمتطلبات هذه الشريحة؛
- تحميل أي استقطاعات رأسمالية نظامية على حقوق المساهمين؛
- إلغاء إدراج أدوات رأس المال المختلطة محدودة القدرة على تحمل الخسارة من مستوى الشريحة الثانية لرأس المال بشكل تدريجي؛
- زيادة مستوى الشفافية عن مكونات رأس المال التنظيمي من خلال إفصاحات تفصيلية مع مقارنتها بحقوق المساهمين.

(ب) دورية الإفصاحات المنصوص عليها من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي:

- هيكل رأس المال – ربع سنوي
- إفصاحات كمية – نصف سنوي
- إفصاحات نوعية – سنوية

18. تأكيدات أعضاء مجلس الإدارة

يؤكد مجلس إدارة البنك للمساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة وحسب معرفته التامة من كافة النواحي المادية ما يلي:

- أن سجلات الحسابات أُعدت بالشكل الصحيح؛
- أن نظام الرقابة الداخلية أُعدّ على أسس سليمة ونُقِّدَ بفعالية؛
- أنه لا يوجد أي شك يُذكر في قدرة البنك على مواصلة نشاطه؛
- أنه لا يوجد أي عقد كان البنك طرفاً فيه وتوجد أو كانت توجد فيه مصلحة جوهرية لأي من رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك أو للرئيس التنفيذي أو رئيس المجموعة المالية للبنك أو لأي شخص ذي علاقة مباشرة بأي منهم، عدا ما جرى ذكره في بيان المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

19. المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة

أعدت القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م طبقاً للمعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ومعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية. وتم إعداد القوائم المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات بالمملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك.

كما تجدر الإشارة إلى صدور قرار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين رقم (صادر/2014/4579) وتاريخ 11/02/2014م المتضمن إقرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية دفعة واحدة بعد اعتماد استكمالها من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على القوائم المالية المعدة عن الفترات المالية في 01/01/2017م، كما صدر تعميم هيئة السوق المالية رقم ص/16/7258/5/7 بتاريخ 21/08/2016م المتضمن إلزام الشركات المدرجة في السوق المالية بالإفصاح عن المراحل المواكبة للتحويل إلى المعايير المحاسبية الدولية، على إثر ذلك فإن البنك قد أعلن على موقع شركة السوق المالية السعودية – تداول بتاريخ الأربعاء 31/08/2016م بأن قوائمه المالية مُعدّة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS)، وبالتالي لا يوجد أي آثار على القوائم المالية إثر تطبيق هذه المعايير.

20. الإنجازات الرئيسية والخطط المستقبلية

واصل البنك رحلته نحو تحقيق رؤيته لأن يكون مجموعة الخدمات المالية الرائدة إقليمياً، والتي وضع لها مجموعة من الأهداف الإستراتيجية؛ وهي أن يكون البنك الأول في الدخل والأرباح، والبنك الأفضل في الخدمات الإلكترونية، والبنك الأفضل في خدمة العملاء، والخيار الأول للموظفين. ففي الدخل والأرباح استمر البنك في ريادته للقطاع المصرفي السعودي بتحقيق أعلى أرباح وعائدات بين البنوك السعودية. وفي الخدمات الإلكترونية طوّر البنك البنية التحتية لتقنية المعلومات من خلال تقنية الجيل القادم ليستكمل التحول إلى المصرفية الإلكترونية في أوائل عام 2017م لتصل نسبة 96% من معاملاتنا عبر قنواتنا الإلكترونية. وفي خدمة العملاء، جاء ترتيب البنك الأهلي كثنائي أفضل بنك في تميز الخدمة وبين أفضل ثلاثة بنوك في رضا العملاء ضمن استبيان تقييم خدمة العملاء بين البنوك السعودية الذي أجرته مؤسسة النقد العربي السعودي. وفي سعي البنك ليكون الخيار الأول للموظفين، وصلت نسبة السعادة 95%، كما وصلت نسبة استبقاء الموظفين إلى أكثر من 95%.

وعلى صعيد الخطط المستقبلية، يُدرك البنك أن التحديات الاقتصادية ستستمر خلال الشهور القادمة مع استمرار انخفاض أسعار النفط وخفض الإنفاق الحكومي ضمن مبادرات برنامج التوازن المالي مما ينتج عنه بعض التباطؤ في النمو الاقتصادي، وهو ما سيحدّ بدوره من نمو القطاع المصرفي، لكن البنك يرى في الوقت ذاته العديد من الفرص الكبيرة التي سينتجها تنفيذ رؤية السعودية 2030

وبرنامج التحول الوطني 2020، وهو ما سيساعد على تحقيق النمو المستدام وازدهار اقتصاد المملكة. كما يرى البنك الأهلي أنه في وضع يُمكنه من دعم مبادرات برنامج التوازن المالي وخطط المملكة لمواجهة التحديات قصيرة المدى، وكذلك الاستفادة من تلك الفرص الناشئة عن برنامج التحول الوطني لتحقيق أهم الركائز الأساسية لتحول اقتصادنا الوطني من خلال تعظيم المحتوى المحلي بدعم الصناعات الوطنية وتقليل الاعتماد على الواردات، والتحول الرقمي، بجانب دعم وتمويل مبادرات تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل رفع مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي.

وفي سبيل ذلك، سيركز البنك جهوده على جودة محفظة الشركات والإدارة الفعالة للمخاطر والتركيز على تقديم حلول مبتكرة لعملائه وزيادة عمليات البيع المتقاطع وحجم الودائع. وكذلك سيركز في الخزينة على زيادة حجم السيولة وتنوع مصادر التمويل وجودة محفظته الاستثمارية. وفي مصرفية الأفراد، سيعمل البنك على زيادة الدخل من خلال مواصلة التوسع في شبكة الفروع وزيادة قاعدة عملاء الأفراد وحجم الودائع، وتحسين كفاءة وجودة جميع عملياته المصرفية، وزيادة حجم التمويل العقاري والتأجيري والحوالات، والتركيز على التحول للقنوات المصرفية الإلكترونية لتمكين وصول خدمات البنك لعملائه في أي وقت وأينما تواجدوا وحصولهم على خدمات مصرفية فورية من خلال أتمتة العمليات.

أما في الأهلي المالية، فستستمر الشركة في ريادتها لسوق المال بالمملكة وتحقيق أعلى معدلات الدخل من إدارة الأصول، ومواصلة تعزيز كفاءة التشغيل وخفض التكاليف، والبناء على الفرص المتاحة من تنفيذ برامج الخصخصة وجذب الاستثمار الأجنبي ومبادرات برنامج التوازن المالي وبرنامج التحول الوطني. وفي بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي، سيسعى لزيادة الربحية وتعزيز الإنتاجية وكفاءة العمليات.

مصرفية الأفراد

استمر تركيز المجموعة المصرفية للأفراد حول الارتقاء بخدمة العملاء، وتقديم خدمات وحلول مصرفية فريدة في تميزها يتخطى بها البنك توقعات عملائه ويلبي احتياجاتهم الحالية والمستقبلية، ومن ثمَّ كان سبب نجاح أعمال مصرفية الأفراد خلال عام 2016م - ولا يزال - هو تقديم منتجات وخدمات متطورة تواكب العصر وتنطلق بتجربة العميل إلى آفاق جديدة من التميز، وهو ما أسهم في تحقيق زيادة مستمرة في عدد عملاء مصرفية الأفراد الذي تجاوز 5 مليون عميل في عام 2016م، وزيادة عدد العمليات المنفذة لخدمتهم إلى أكثر من 205 مليون عملية، نُفِّذ منها 96% عبر القنوات الإلكترونية الذكية للبنك الأهلي.

أسهم في مواصلة المجموعة لمسيرتها الناجحة نحو تحقيق أهدافها، استكمال خطة انتشار شبكة فروع البنك ومراكز الخدمات بهدف تسهيل وصول الخدمة إلى عملاء الأهلي أينما تواجدوا؛ فقد افتتح البنك 23 فرعاً جديداً ليحقق رقماً قياسياً خلال عام 2016م وبذلك يصل مجموع فروع الجيل الجديد المدعومة بأحدث الوسائل التقنية والتصميم العصري الحديث والتي ترمي لتعزيز تجربة العميل وتقديم أفضل مستويات الخدمة إلى 32 فرعاً، ويصل إجمالي عدد فروع البنك الأهلي إلى 374 فرعاً؛ منها 109 فرعاً تضم أقساماً لخدمة مصرفية السيدات. وزاد عدد أجهزة الصراف الآلي لتصل إلى 3,189 جهازاً منتشرة في جميع أنحاء المملكة، ووصلت مراكز الحوالات السريعة (كويك باي) إلى 148 مركزاً. وكانت أهم المؤشرات لتعزيز تجربة العميل هي التحسينات التي لمسها العملاء في خدمة الفروع، حيث إن 88% من عملاء الفروع يحصلون على الخدمة في أقل من 10 دقائق.

ورغم المتغيرات والتحديات الاقتصادية الراهنة، حققت المجموعة المصرفية للأفراد نجاحات متميزة في جميع أعمالها؛ فقد تمكنت خلال عام 2016م من المحافظة على مركز البنك فيما يتعلق بأرصدة الحسابات الجارية لعملاء مصرفية الأفراد مقارنةً بالعام السابق، وقد أسهم في هذا النجاح العديد من المبادرات التي أطلقتها المجموعة على مدار العام، والتي ضمت حملات تسويقية مكثفة لكلٍ من مُنتجَي تحويل العملات الأجنبية وسداد المدفوعات التي أثمرت عن نمو عوائد عمليات تحويل العملات بنسبة 24% وزيادة عوائد عمليات سداد بنسبة 10% عن عام 2015م. وأطلقت المجموعة أيضاً العديد من الأنشطة التسويقية الكبيرة لتحفيز العملاء وتشجيعهم على إجراء عملياتهم الشرائية باستخدام بطاقات الأهلي المصرفية محلياً ودولياً، وقد أسهم هذا في زيادة عمليات الشراء من 57.5 مليون عملية عام 2015م إلى 75.6 مليون عملية شرائية داخل وخارج المملكة عام 2016م، بما يُمثل زيادة نسبتها 32% في عدد العمليات.

وحققت مصرفية الأفراد نمواً ملحوظاً في محافظة تمويل الأفراد في عام 2016م بزيادة قدرها 10.8% عن عام 2015م، وهو ما يُمَثَّل إنجازاً متميزاً جعل البنك من أسرع البنوك نمواً في المملكة. ونمت محافظة التمويل العقاري بنسبة 22.7% رغم المنافسة الشديدة. ونمت محافظة التمويل التأجير بنسبة 17% محققاً مبيعات قياسية وصلت إلى 69 ألف عقد تمويل تأجير بما يعادل 5.5 مليار ريال، مسجلاً زيادة قدرها 6% عن عام 2015م، وتحقق هذا الإنجاز من خلال تعزيز وتوطيد العلاقات مع الوكالات والموزعين حول المملكة ووضع الإستراتيجيات المدروسة لتوزيع ممثلي المبيعات للاستحواذ على أكبر حصة سوقية. وفي التمويل الشخصي، نمت المحافظة بنسبة 8.1%. وفي حسابات الرواتب، أسهمت خطط الدعم في فتح ما يقارب 97 ألف حساب رواتب جديد، وشهدت مبيعات التكافل كذلك نمواً كبيراً حيث بلغت المبيعات 19,200 عقد نشط لمنتج تكافل الأهلي في عام 2016م.

ونمت محافظة البطاقات الائتمانية بنسبة 12.1%، وتوسعنا في خدمة الإصدار الفوري للبطاقات الائتمانية لتشمل جميع فروع البنك على مستوى المملكة ليصبح البنك الأهلي أول بنك يقدم خدمة الإصدار الفوري لبطاقات الائتمان بخاصية الطباعة البارزة (Embossing) في جميع فروعها. وحصلت بطاقات البنك الأهلي الائتمانية على جائزة "البطاقة الأكثر تفاعلاً" (Engagement) من شركة ماستركارد العالمية. كما طُوِّر البنك برنامج الولاء والمكافآت تحت مسمى "لك" بإضافة جهات جديدة يمكن تحويل نقاط "لك" إليها، وتقديم العديد من العروض والخصومات داخل وخارج المملكة.

وشهد عام 2016م إنجازات متعددة في الحوالات السريعة (كويك باي) تمثل أهمها في زيادة عدد عملاء الحوالات السريعة بنسبة 24% ليصل إلى 2.3 مليون عميل، وزيادة عدد الحوالات بنسبة 8.5% ليصل عدد الحوالات إلى 8 مليون حوالة، بالإضافة إلى افتتاح 10 مراكز جديدة ليصبح إجمالي عدد المراكز 148 مركزاً.

وفي المصرفية الخاصة، نما دخل إدارة المصرفية الخاصة بواقع 13%. وتوج هذا الأداء المتميز حصول المصرفية الخاصة بالبنك على خمسة جوائز بحصوله على المركز الأول في تصنيفات الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات لجائزة يوروموني على مستوى الفئات الخمسة للمنافسة، وكان آخر هذه التتويجات هو الإعلان عن حصول البنك الأهلي على جائزة أفضل بنك في الخدمات الخاصة الشاملة في استبيان يوروموني السنوي للخدمات الخاصة وإدارة الثروات لعام 2016م.

واستكمالاً لمسيرة مصرفية الوسام في عام 2016م، استمر تطوير برامج الوسام لعملاء البنك المميزين والتركيز على تطوير منتجات جديدة ومبتكرة تفي بجميع متطلبات عملاء الوسام من خلال أفضل الوسائل التقنية وبأسعار خاصة لهم تسهم في تميز مصرفية الوسام عن مثيلاتها في البنوك الأخرى. بالإضافة إلى تعزيز فريق مدراء العلاقة بنخبة من أفضل الكوادر في القطاع المصرفي وذلك بالتعاون مع مجموعة الموارد البشرية من خلال إطلاق برنامج "وسام الأهلي" للتعيين المباشر. وقد أثمرت هذه الجهود في حصول البنك على جائزة ذا بانكر ميدل إيست المتخصصة في الصناعة المصرفية "كأفضل بنك في الخدمات المصرفية المميزة في المملكة" من مجموعة سي بي أي فايننشال العالمية.

تستمر منهجية المجموعة المصرفية للأفراد في تمركز أعمالها ومبادراتها حول تمكين البنك لأن يكون هو الأسرع نمواً والأكثر اهتماماً بعميل مصرفية الأفراد في المملكة والمنطقة.

مصرفية الشركات

حافظت المجموعة المصرفية للشركات على أدائها عام 2016م رغم التحديات الضخمة التي يشهدها السوق، وبلغ إجمالي الأصول 143 مليار ريال، وهو ما مكّن مصرفية الشركات من الحفاظ على مكانتها الريادية بين البنوك السعودية من حيث الأصول، وشهدت محافظة تمويل مصرفية الشركات زيادة طفيفة بمعدل 0.4%. وارتفع إجمالي الدخل من 4.1 إلى 4.6 مليار ريال بارتفاع قدره 10.6%. وحققت إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالبنك نجاحاً في النمو وجذب عملاء جدد خلال عام 2016م، واستمر البنك في تعزيز إستراتيجيته لخدمة هذه الشريحة من العملاء واختيار مواقع متميزة لمراكز خدمتهم وفقاً لدراسات محددة راعت أن تكون الفروع في أقرب مكان لعملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما نجح البنك في توسعة عددٍ من مراكز الخدمة، ووصل عددها 9 مراكز. واستطاع

البنك أن يحافظ على ريادة لامتلاك أكبر حصة سوقية بين مختلف البنوك في برنامج "كفالة" كأحد المنتجات الإستراتيجية، ووصلت حصة البنك إلى 40% بعدد 1,344 عقد كفالة جديد، وهو ما عزز من كفاءة وأداء المحفظة الائتمانية في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

واستمر البنك في تطوير برنامج "تاجر الأهلي" للسنة الثانية على التوالي بإضافة اتفاقيات جديدة مصممة ومخصصة لعملاء البرنامج من أجل إثراء تجربة العميل، تضمنت اتفاقيات مع شركات طيران عالمية ومحلية لتقديم خصومات طوال العام، واتفاقية مع واحدة من كبرى شركات التأمين المتخصصة بالمملكة لتقديم حلول تأمينية مناسبة لشريحة المنشآت التجارية بأسعار تنافسية وتوفير رقم مجاني مخصص فقط لخدمة عملاء تاجر الأهلي لدى شركة التأمين، واتفاقيات مع عدد من أهم مكاتب التدقيق المحاسبي بالمملكة لتقديم خدماتهم للعملاء من المنشآت المشتركة في برنامج تاجر الأهلي. وعلى صعيد الخدمات، طور البنك المميزات المضافة مسبقاً للبرنامج مثل الحلول التمويلية المتنوعة، والانضمام لبرنامج "كفالة"، والعديد من الخدمات الأخرى المميزة التي تشمل أولوية الخدمة وأسعاراً تنافسية للمعاملات.

أما التمويل المهيكل والمشروعات الكبرى، فقد توسع البنك توسعاً كبيراً في تمويل مشروعات كبرى في قطاعات مختلفة ضمت القطاع العقاري بما في ذلك الضيافة والتجزئة، بجانب مشروعات البنية التحتية مثل المطارات وشراء أساطيل الطائرات وغيرها من الصناعات ذات الصلة. وكان من أبرز المشروعات التي مولها البنك في هذا المجال تمويل الخطوط الجوية العربية السعودية لشراء طائرات إيرباص A330 لتصبح أول مشغل لهذه الطرازات في العالم. وساهم البنك في النمو الشامل لمصرفية الشركات من خلال تمويل العديد من الشركات والصفقات الكبيرة التي تدعم القطاعين العام والخاص في مختلف القطاعات الطبية والتعليمية وقطاعات التجزئة والتصنيع وغيرها من قطاعات البنية التحتية المرتبطة بها.

كذلك ساهمت إدارة مصرفية الشركات في تحقيق تطلعات البنك في مجال الخدمات الإلكترونية وتقنية المعلومات من خلال السعي المتواصل لتطوير حلول ومنتجات إدارة النقد الموجّهة لقطاع الشركات في المملكة، والتي تشمل على المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت (AlAhli E-Corp) وحلول التجارة، وحقق البنك الأهلي سبقاً جديداً في المجال المصرفي يؤكد ريادة في الخدمات المصرفية الإلكترونية على كافة المستويات محلياً وإقليمياً إثر فوزه بجائزتي "أفضل بنك في الخدمات الإلكترونية للشركات بالمملكة" و"أفضل قناة إلكترونية لمصرفية الشركات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا" لعام 2016م والمقدمة من "جلوبال فاينانس" لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية. ومن حيث خدمات نقاط البيع، فقد وصلت الحصة السوقية للبنك في عمليات نقاط البيع إلى 17%، حيث تم تصنيف البنك الأهلي ضمن قائمة أكبر 150 بنك على مستوى العالم من حيث حجم المبالغ التي تم تنفيذها باستخدام البطاقات المصرفية عبر أجهزة نقاط البيع ومواقع الدفع الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

الخزينة

حافظت مجموعة الخزينة بالبنك على موقعها الريادي ونتائجها الجيدة رغم ما يشهده السوق من تحديات كبيرة، وتمكنت كذلك من الحفاظ على وضعها المتميز على مستوى جميع المنتجات بما في ذلك صرف العملات الأجنبية، والسلع. هذا بجانب استمرارها في تعزيز أدواتها ومنصتها الإلكترونية لمواجهة الظروف الصعبة التي سيشهدها السوق خلال الفترة القادمة.

وتضمنت أهم التغييرات التي حققها البنك إطلاق إستراتيجية جديدة لمواجهة الديناميكيات المتغيرة للميزانية العمومية؛ وإعادة صياغة إستراتيجية عمل الخزينة للتمكن من ضم أعمال القطاع المصرفي تحت سقف واحد من خلال دمج المؤسسات المالية.

وفي خطوة تمثل الأولى من نوعها بالمملكة، أطلق البنك الأهلي شهادة المضاربة للودائع والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الشركات التابعة

الدولة محل النشاط	الدولة محل التأسيس	النشاط الرئيسي	نسبة الملكية	عدد الأسهم المصدرة	رأس المال بالريال	الشركة التابعة
المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	إدارة الخدمات الاستثمارية للبنك وأنشطة إدارة الأصول	90.71% ملكية مباشرة و7.14% ملكية غير مباشرة	100,000,000	1,000,000,000	شركة الأهلي المالية
الأسواق الناشئة مع التركيز بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط	الإمارات العربية المتحدة (دبي)	خدمات إدارة الاستثمار	97.85% ملكية فعلية كلية	2,500,000	9,375,000	شركة إيست قيت كابيتال هولدنغ (إيست قيت) - شركة تابعة لشركة الأهلي المالية
المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي	إيرلندا	الاستثمارات في أسهم شركات قائمة في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي	97.85% ملكية فعلية كلية	1,000,000	37,500,000	شركة الأهلي المالية - شركة مظلة لإدارة الاستثمار - شركة تابعة لشركة الأهلي المالية
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	جزر كايمان	يستثمر الصندوق في تحقيق عوائد من خلال الاستثمار في فرص حقوق الملكية الخاصة المباشرة والمتوافقة مع أحكام الشريعة	100% ملكية مباشر	-	688,674,270	إيست قيت مينا - حقوق الملكية المباشرة ال بي
تركيا	تركيا	بنك مشارك عن طريق استقطاب حسابات جارية، واستقطاب حسابات استثمار مشاركة في الأرباح والخسائر، وإقراض هذه الأموال لعملاء أفراد وشركات، عن طريق عقود إيجار تمويلية واستثمارات بالمشاركة	67.03% ملكية مباشرة	2,600,000,000	2,765,100,000	بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي
تركيا	تركيا	شركة ذات غرض خاص أسست لإصدار الصكوك للبنك التركي	67.03% ملكية فعلية	50,000	53,175	شركة تركيا فاينانس فارلك كيرالما - شركة تابعة لبنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي
تركيا	تركيا	شركة ذات غرض خاص أسست لإصدار الصكوك للبنك التركي	67.03% ملكية فعلية	50,000	53,175	شركة تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي فارلك كيرالما - شركة تابعة لبنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي
المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	مسك وإدارة الصكوك والأصول على سبيل الضمان، نيابة عن البنك وللغير	100% ملكية مباشرة	500	500,000	الشركة العقارية المطورة للتمليك والإدارة المحدودة
المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	وكيل تأمين لتوزيع وتسويق منتجات تأمين إسلامية في المملكة العربية السعودية.	100% ملكية فعلية	50,000	500,000	شركة الأهلي لتسويق خدمات التأمين
المملكة العربية السعودية	جزر كايمان	مناجرة بالمشتقات المالية وعمليات إعادة الشراء وعمليات إعادة الشراء العكسية	100% ملكية مباشرة	50,000	187,500	شركة البنك الأهلي التجاري السعودي للأسواق المحدودة

(أ) شركة الأهلي المالية

تأسست شركة الأهلي المالية (الأهلي كابيتال) في أبريل 2007م بموجب ترخيص هيئة السوق المالية رقم 2-83-2005 بتاريخ 21 جمادى الأولى 1426هـ (28 يونيو 2005م) لتنفيذ التعامل بصفة أصيل ووكيل والتعهد بالتغطية والإدارة والترتيب وتقديم المشورة والحفظ فيما يتعلق بالأوراق المالية. يمتلك فيها البنك الأهلي الملكية مباشرة بنسبة 90.71% وملكية غير مباشرة بنسبة 7.14%.

تدير الشركة حالياً أكثر من 113 مليار ريال في جميع فئات الأصول المتعددة، سواء محلياً أو دولياً. مما جعلها واحدة من كبرى الشركات في إدارة الصناديق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عالمياً، علاوة على ذلك فإن شركة الأهلي المالية واحدة من كبرى شركات الوساطة المالية ومقدمي برامج الادخار للشركات في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط. إضافة إلى كونها أكبر شركة في المملكة العربية السعودية لإدارة الأصول المتعددة.

وفي أواخر الربع الثالث من العام المالي 2016م، أطلقت الشركة صندوق الأهلي كابيتال للضيافة بمكة المكرمة برأس مال قدره 650 مليون ريال سعودي، وهذا الصندوق يستثمر في مجموعة متنوعة من الأصول العقارية بمكة المكرمة، إضافةً إلى توفير فرص استثمارية محلية واعدة وعالية الجودة لمختلف فئات المستثمرين. إن إنشاء هذا الصندوق يؤكد التزام شركة الأهلي المالية المستمر للمساهمة في نجاح رؤية السعودية 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020.

وواصلت شركة الأهلي المالية ريادتها في أبحاث الأسهم وتطوير أنظمة وبرامج الوساطة المالية؛ حيث أطلقت في عام 2016م منصة الأهلي مباشر برو للتداول الجديدة والتي تجمع أفضل مزايا عالم التداول في منصة واحدة تمتاز بسرعة الحصول على المعلومة وسهولة التنفيذ والمدعمة بأدوات متقدمة أكثر احترافاً، ونتيجةً لذلك، حافظت الشركة على موقعها الريادي بين شركات الوساطة المالية حيث جاءت الشركة في المرتبة الثالثة من حيث قيم التداولات بحصة سوقية قدرها 12.21% والمرتبة الثانية من حيث عدد الصفقات بحصة سوقية بلغت 15.24%.

كما مثلت سنة 2016م عاماً آخرًا من النمو المستمر في أداء الخدمات المصرفية الاستثمارية، وبخاصة في كونها مدير الاكتتاب المشارك السعودي الوحيد في عملية إصدار أول سندات حكومية سعودية دولية بقيمة 17.5 مليار دولار أمريكي والذي بدوره يعد أكبر عملية إصدار للسندات في الأسواق الناشئة عبر التاريخ. وعلاوةً على ذلك، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي شهدتها هذا العام، فإن سياستنا السليمة في الاستثمار في الرأس المال الفكري والبشري مع حرصنا الشديد على بناء علاقات بعيدة المدى مع العملاء وتطبيق إستراتيجية "العميل أولاً" قد عززت جميعها من مكانة وريادة المصرفية الاستثمارية في مختلف المنتجات المقدمة.

(ب) بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي

يمتلك البنك الأهلي التجاري نسبة 67.03% في بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي (البنك التركي). ويعمل بنك تركيا كبنك مشارك عن طريق استقطاب حسابات جارية وحسابات استثمار مشاركة في الأرباح والخسائر وتمويل عملاء الأفراد والشركات، وعن طريق عقود إيجار تمويلية واستثمارات بالمشاركة وفق معايير الشريعة الإسلامية. وحافظ بنك تركيا فاينانس على إصدار الصكوك في تركيا من خلال شركات تأجير الأصول؛ فبلغت قيمة الصكوك التي تم إصدارها خلال عام 2016م مليار ليرة تركية. ونمت أصول بنك تركيا فاينانس بنسبة 1%، وزادت أرباحه بنسبة 13%. وشهد عام 2016م زيادة في عدد نقاط البيع بنسبة 10% وزيادة في العائدات من نقاط البيع بنسبة 41%، وهو ما جعل بنك تركيا فاينانس في صدارة بنوك المشاركة من حيث عدد نقاط البيع وعائدها. ورغم بدء تطبيق قوانين رأس المال الجديدة في عام 2016م، زادت نسبة كفاية رأس المال بالبنك حيث أصبحت 15.6% مقارنةً بنسبة 13.5% لعام 2015م. وحصل بنك تركيا فاينانس خلال عام 2016م على جائزة "أفضل بنك إسلامي في تركيا" من مجلة أخبار التمويل الإسلامي.

يقدم بنك تركيا فاينانس خدماته لعملائه عبر 286 فرعاً منها فرعٌ واحدٌ في البحرين، و572 جهاز صراف آلي. وقد حدّث البنك قنواته الإلكترونية لتقديم خدماته لعملائه أينما وجدوا وفي أي وقت، ووصل عدد العملاء المتعاملين عبر القنوات الإلكترونية للبنك إلى ما يزيد عن 600 ألف عميل، ووصلت عمليات البيع التي تم بيعها عن طريق هذه القنوات إلى 130 ألف عملية بيع، وزاد عدد العملاء الذين يستخدمون الجوال بنسبة 74% مقارنةً بالعام السابق. وبجانب تعزيز البنك لقنواته البديلة التي شملت أجهزة الصراف الآلي، ونقاط البيع، والهاتف المصرفي، والمصرفية الإلكترونية. أطلق العديد من المبادرات لتحسين جودة خدماته ومنتجاته للعملاء، بجانب المبادرات التي اتخذها البنك لزيادة كفاءة برامجه وأنظمة تشغيله.

(ج) الشركة العقارية المطورة للتمليك والإدارة المحدودة

يملك البنك ملكية مباشرة بنسبة 100% من رأس مال الشركة العقارية المطورة للتمليك والإدارة المحدودة وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تم تسجيلها في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 4030146558 بتاريخ 21 ذو القعدة 1424هـ (الموافق 13 يناير 2004م) ورأس مال قدره 500 ألف ريال. وتمثل أغراض الشركة في الاحتفاظ بالصكوك وإدارتها وكذلك الأصول المفرغة للبنك الأهلي التجاري وللغير علي سبيل الضمان وتسجيلها باسمها للأغراض التمويلية التي أنشئت من أجلها الشركة، وكذلك في شراء وتملك الأراضي لإقامة مباني عليها واستثمارها بالبيع والإيجار لصالح الشركة.

(د) شركة الأهلي لتسويق خدمات التأمين

يملك البنك ملكية فعلية بنسبة 100% من رأس مال شركة الأهلي لتسويق خدمات التأمين وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تم تسجيلها في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 4030195150 بتاريخ 21 ذو الحجة 1430هـ (الموافق 8 ديسمبر 2009م) برأس مال قدره 500 ألف ريال. وتمثل أغراض الشركة في مزاوله أعمال الوكالة في التأمين وذلك لتسويق منتجات وخدمات التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وتسويق جميع منتجات التأمين لشركة الأهلي للتكافل.

(هـ) شركة البنك الأهلي التجاري السعودي للأسواق المحدودة

يملك البنك ملكية مباشرة بنسبة 100% من رأس مال شركة البنك الأهلي التجاري السعودي للأسواق المحدودة حيث تأسست خلال العام 2016م كشركة ذات مسؤولية محدودة، وتم تسجيلها في جزر كايمان (مرخصة) برأس مال 50 ألف دولار أمريكي بما يعادل 187.5 ألف ريال، وتمويل ذاتي، وتختص بالقيام بعمليات المضاربة في المشتقات المالية بالإضافة إلى عمليات الشراء وإعادة الشراء.

الشركات الزميلة

الشركة	رأس المال بالريال	عدد الأسهم المصدرة	نسبة الملكية	النشاط الرئيسي	محل التأسيس	محل النشاط
شركة الأسواق العقارية التجارية	1,600,000,000	1,600,000	60% ملكية مباشرة	تملك وإدارة وصيانة ونظافة مركز المجموع التجاري	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
شركة الأهلي تكافل	166,666,670	16,666,667	29.99% ملكية مباشرة	أعمال التأمين (تأمين الحماية والادخار للأفراد والمجموعات)	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية

(أ) شركة الأسواق العقارية التجارية

يملك البنك حصة مباشرة بنسبة 60% من رأس مال شركة الأسواق العقارية التجارية وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تم تسجيلها في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 4030073863 بتاريخ 5 ربيع الثاني 1411هـ (الموافق 24 أكتوبر 1990م) ورأس مال قدره 1,600 مليون ريال. هذا ويطبق البنك معايير التقارير الدولية على القوائم المالية، ووفقاً لتعريف السيطرة في تلك المعايير يجب أن تتحقق ثلاثة شروط (أن يكون لدي المجموعة السيطرة عليها – تتعرض المجموعة أو لديها حقوق من العوائد على المنشأة – لديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرتها على المنشأة)، وحيث إن الشروط السابقة لا تنطبق كلياً على الشركة، فإن البنك قام بإدراجها ضمن استثمارات البنك كشركة زميلة، حيث لا يتم توحيد القوائم المالية للشركة مع المجموعة

ويتم معالجتها حسابياً بطريقة حقوق الملكية ومستقلة استقلالية تامة عن البنك. كما أنه ووفقاً لما ورد في نشرة إصدار البنك كما هو مفصل في قسم (9-10) التقاضي والمنازعات فإن عقد تأسيس الشركة قد انتهى بتاريخ 1431/4/4 هـ (الموافق 2010/03/20م) وتم الاتفاق على تمديد مدة الشركة لمدة خمس سنوات إضافية ابتداءً من تاريخ انتهاء مدتها في السجل التجاري، ولقد انتهت مدة الشركة الإضافية كذلك بتاريخ 1436/4/4 هـ (الموافق 2015/01/24م)، وبناءً عليه تقدم البنك الأهلي التجاري بتاريخ 1436/08/21 هـ (الموافق 2015/06/8م) بدعوى أمام المحكمة الإدارية بجدة قيدت برقم 7270 لدى الدائرة التجارية الخامسة، وذلك بطلب تصفية الشركة لانقضاء المدة المحددة لها نظاماً وعدم اتفاق الشركاء على تجديدها. وحيث إنه قد صدر حكم محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة مكة المكرمة رقم 200/7/83 بتأييد الحكم الصادر من الدائرة التجارية الثانية بالمحكمة الإدارية بجدة برقم 2/4247/س/1437 هـ القاضي بحل وتصفية شركة الأسواق العقارية التجارية المحدودة، وتعيين شركة عبدالرزاق وأحمد ولي سبت مصفياً لها، مازال العمل جارياً على إكمال إجراءات استلام المُصفي أعمال الشركة للبدء في تصفيتها.

(ب) شركة الأهلي تكافل

يملك البنك ملكية مباشرة بنسبة 29.99% من رأس مال شركة الأهلي للتكافل وهي شركة مساهمة سعودية بموجب المرسوم الملكي رقم م/70 بتاريخ 1427/11/22 هـ (الموافق 2006/12/13م) والقرار الوزاري رقم 262 بتاريخ 1427/11/20 هـ (الموافق 2006/12/10م)، وقد تأسست الشركة في مدينة جدة بموجب السجل التجاري رقم 4030171573 الصادر من مدينة جدة بتاريخ 1428/7/21 هـ (الموافق 2007/8/4م) وترخيص أعمال التأمين من مؤسسة النقد العربي السعودي رقم (ت م ن/7/2007) بتاريخ 1428/8/29 هـ (الموافق 2007/9/11م)، هذا وقد بدأت الشركة بممارسة أعمال التأمين وفقاً لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية حيث بدأت شركة الأهلي للتكافل برأس مال بلغ 100 مليون ريال، ووافق مساهمو الشركة بتاريخ 12 ديسمبر 2011م. على زيادة رأس مالها إلى 166,666,670 ريال ليصبح إجمالي عدد الأسهم المصدرة 16,666,667 سهم.

المجموعة الشرعية

استمرت المجموعة الشرعية في جهود دعمها للصناعة المصرفية الإسلامية وتوسيع نطاقها في جميع أعمال البنك الأهلي خلال عام 2016م، فقد عقدت الهيئة الشرعية 12 اجتماعاً مع مختلف الإدارات بالبنك والشركات التابعة والزميلة تناولت خلالها جميع الاستفسارات الواردة منها إلى الهيئة بشأن الجوانب الشرعية للأعمال المصرفية، وقد نتج عن تلك الاجتماعات دعم وتطوير 8 منتجات جديدة جاهزة للطرح وتحسين 26 منتجاً قائماً، بالإضافة إلى مراجعة واعتماد 26 عقداً ومستنداً تنفيذياً. وأجازت الهيئة كذلك هياكل ومستندات 10 صكوك استثمار لبعض عملاء البنك، بجانب إجازة آليات ومستندات إعادة جدولة التزامات العملاء الذين تأثرت رواتبهم نتيجة لهيكل رواتب موظفي القطاع الحكومي بالمملكة.

من جهةٍ أخرى، وفي سبيل تلبية احتياجات البنك، طوّرت المجموعة الشرعية منتجين جديدين يساعدان على جذب السيولة للبنك وهي منتجات "حساب المضاربة تحت الطلب"، و"شهادات ودائع المضاربة"، بجانب تطوير منتجين جديدين لخدمة العملاء وهما منتج "بديل الجاري مدين بالتورق"، ومنتج "حساب الذهب" الذي يُمكن عملاء الأفراد من تبادل شراء وبيع الذهب بينهم وبين البنك.

وشهد عام 2016م أيضاً انعقاد الندوة السنوية الثامنة للمجموعة الشرعية، التي تُبرز حرص البنك الأهلي على دعم صناعة المصرفية الإسلامية وفتح آفاق لنموها وتطورها المستقبلي. استضافت الندوة الثامنة نخبة من الفقهاء وخبراء المصرفية الإسلامية في المنطقة وناقشت موضوع "تأجيل البدلين في عقود المعاوضات المالية". وعلى صعيد تأهيل علماء شرعيين جدد، واصل البنك خلال هذا العام برنامجه المتفرد والخاص بتأهيل علماء شرعيين جدد للعمل في الهيئات الشرعية، وتخرّج أحد الملتحقين بالبرنامج، وأضيف كعضوٍ جديدٍ بالهيئة الشرعية.

وأصدر فريق الرقابة الشرعية بالمجموعة 11 تقرير رقابة شرعية تضمنت مراجعة منتجات البنك الإسلامية للتأكد من توافقها مع قرارات الهيئة، وأربعة تقارير شرعية أخرى تضمنت مراجعة منتجات وصناديق شركة الأهلي المالية، بالإضافة إلى تقرير شرعي واحد لمنتجات شركة الأهلي تكافل.

(أ) الهيئة الشرعية

تضطلع الهيئة الشرعية بالبنك الأهلي التجاري - وهي جهة مستقلة - بمسؤولية اعتماد المنتجات والخدمات المقدمة في البنك والمتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتخضع في أعمالها لأحكام لائحة الهيئة الشرعية. وتتكون الهيئة الشرعية بالبنك الأهلي من أربعة علماء بارزين في مجال الشريعة الإسلامية والاقتصاد الإسلامي وهم: معالي الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع (رئيساً)، وعضوية كل من معالي الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد المطلق، وفضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن عبدالعزيز المصلح، وفضيلة الشيخ الدكتور محمد بن علي القرني.

(ب) برنامج التحول للمصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية

سبق للهيئة الشرعية في البنك الأهلي التجاري أن أصدرت بياناً بشأن مشروعية الاكتتاب في أسهم البنك الأهلي التجاري بمناسبة الطرح العام لأسهم البنك الأهلي التجاري بتاريخ 1435/12/22هـ، الموافق 2014/10/16م، وقررت فيه جواز الاكتتاب في أسهم البنك واستندت في ذلك إلى التأكيدات التي صدرت عن إدارة البنك بخصوص برنامج التحول التدريجي إلى المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وخطته الزمنية.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس إدارة البنك الأهلي اعتمد في عام 2014م خطته الإستراتيجية للسنوات الأربع القادمة والمتضمنة تحول أعمال البنك تدريجياً للمصرفية الإسلامية. ويقوم مجلس الإدارة بشكل سنوي بمراجعة خطط البنك الإستراتيجية وفقاً لما يطرأ على الصناعة المصرفية من متغيرات محلية وعالمية.

تود إدارة البنك الأهلي التجاري أن تؤكد للمساهمين وعامة المستثمرين التزامها التام بخطة التحول التدريجي للعمل المصرفي الإسلامي التي اعتمدها مجلس الإدارة مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والمعايير المصرفية، وذلك حتى يتم استكمال تحول البنك بالكامل للعمل المصرفي الإسلامي.

وفيما يلي تقرير عن سير العمل في برنامج التحول للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2016م على النحو التالي:

- 1- بلغت أصول البنك خلال عام 2016م 441 مليار ريال؛ منها 73% أصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية مقارنة بنسبة 66% خلال العام 2015م.
- 2- حقق البنك خلال عام 2016م زيادة في نسبة التمويلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بلغت 82% من مجمل تمويلات البنك مقارنة بنسبة 81% خلال عام 2015م.
- 3- بلغت المطلوبات 382 مليار ريال خلال عام 2016م منها 78% من مصادر متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مقارنة بنسبة 79% خلال عام 2015م.
- 4- بلغ الدخل التشغيلي الناتج عن المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية خلال عام 2016م 75% من مجمل دخل البنك مقارنة بنسبة 77% خلال عام 2015م.
- 5- ارتفعت نسبة التمويلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لقطاع الشركات خلال عام 2016م إلى 69% مقارنة بنسبة 66% خلال عام 2015م.
- 6- أما فروع البنك الأهلي فهي تعمل بصيغ العمل المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بصورة كاملة منذ عام 2007م.

ونظراً لأن عام 2016م قد شهد مزيداً من التحديات الاقتصادية العالمية، فقد تضاعفت التحديات التي تواجه عملية التحول الكامل إلى المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بجانب حداثة القطاع المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية وعدم توافر الفرص الاستثمارية الإسلامية الملائمة التي تلبى متطلبات البنك من حيث السيولة والمخاطر والعائد، ورغم ذلك استطاع البنك الأهلي استكمال مسيرته في التغلب على تلك الصعوبات، وتمكنا من تطوير منتجات مالية جديدة وابتكار صيغ جديدة للتمويل والاستثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بجانب تنفيذ برامج متعددة لنشر المعرفة والتوعية بالمصرفية الإسلامية، وتدريب موظفي البنك على هذه الصيغ والبرامج، وتأهيل علماء في مجال المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، إضافة إلى استمرار البنك في دعم برامج المسؤولية المجتمعية التي تنطلق من التزامه تجاه المجتمع. هذا وتؤكد إدارة البنك التزامها بالإفصاح عن تطورات خطة تحول البنك للعمل المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية في تقرير مجلس الإدارة بشكل سنوي.

المصرفية الإلكترونية

مع التحول نحو العالم الرقمي والاستفادة من التقنية الحديثة في جميع المعاملات، اتجهت البنوك للمصرفية الإلكترونية مع ازدياد الطلب عليها من قبل العملاء، وتحول ولاءهم نحو البنوك التي تتميز في تقديم أفضل حلول مصرفية إلكترونية. وفي البنك الأهلي وضعنا هدفاً لتحقيق الريادة في المصرفية الإلكترونية لكي يكون البنك الأفضل في الخدمات الإلكترونية بالمنطقة. وركزنا في خطتنا لتحقيق الريادة على تطوير جميع الأنشطة الإلكترونية للعملاء من الأفراد والشركات وإدارتها بكفاءة، والتنسيق بين جميع قنواتنا لضمان تقديم خدمة سهلة ومبتكرة وانسيابية للعملاء، والاستفادة من قدراتنا في تحليل آراء العملاء والتميز في خدمتهم.

وفي عام 2016م، واصل البنك تعزيز أعماله التي تهدف إلى توسيع نطاق عمل المصرفية الإلكترونية وتمكينها، ودفع عملية التحول إلى المعاملات الإلكترونية من أجل توسيع النشاط المصرفي الإلكتروني، وتعزيز تجربة العميل، وزيادة المبيعات الإلكترونية، وتنسيق عمليات تسليم مشاريع المصرفية الإلكترونية. ومن أجل النجاح في ذلك، استمرت المصرفية الإلكترونية في إطلاق مجموعة كبيرة من المبادرات والتحسينات على قنواتنا المصرفية الإلكترونية المختلفة وإتاحة العديد من الخدمات للعملاء عبر الأهلي أونلاين، والأهلي موبايل، والأهلي إي كورب لخدمة الأفراد والشركات، مما أسهم في توفير الوقت والجهد على العملاء من عناء زيارة الفروع وتعبئة النماذج والانتظار لأوقات طويلة من أجل الحصول على الموافقات، بجانب فتح آفاق جديدة لهم للاستفادة من الخدمات المصرفية المتنوعة بمجرد لمس زر أينما تواجدوا على مدار الساعة. كما واصلنا جهودنا لتطوير شبكة نقاط البيع وتحديث بنيتها التحتية واستقطاب تجار جدد، فزاد عدد أجهزة نقاط البيع بشكل كبير وواكب ذلك زيادةً في عدد وقيم العمليات المنفذة.

وكان من ثمرة هذه الجهود حصول البنك على جوائز متعددة تؤكد ريادته للمصرفية الإلكترونية محلياً وإقليمياً؛ فقد فاز البنك بجائزتي "أفضل بنك في الخدمات الإلكترونية للشركات بالمملكة" و"أفضل قناة إلكترونية لمصرفية الشركات في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا" لعام 2016م والمقدمة من "جلوبال فاينانس" لأفضل بنوك مزودة للخدمات الإلكترونية، بالإضافة إلى جائزة أفضل مصرفية إلكترونية للأفراد بالمملكة ضمن قائمة "ذا بانكر ميدل إيست". وفي نقاط البيع، وصلت الحصة السوقية للبنك في عمليات نقاط البيع إلى 18%، وصنّف البنك الأهلي ضمن قائمة أكبر 150 بنك على مستوى العالم من حيث حجم المبالغ التي تم تنفيذها باستخدام البطاقات المصرفية والائتمانية عبر أجهزة نقاط البيع ومواقع الدفع الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

الموارد البشرية

يولي البنك الأهلي أهمية كبيرة للموارد البشرية، كونها شريكاً إستراتيجياً للنجاح والمسؤولية عن اختيار أفضل العناصر البشرية للعمل بالبنك وتطويرها والحفاظ عليها. وقد دفعنا ذلك إلى مواصلة مسيرتنا نحو تحقيق أحد الأهداف الإستراتيجية في أن نصبح "الخيار الأول للموظفين" بتوفير وتطبيق الخطط والبرامج اللازمة لتطوير وتعاقب الموظفين ومن أهمها: برنامج بناء جيل القادة في الصفوف الأعلى. واستمر البنك خلال عام 2016م في تطوير الكفاءات البشرية، من خلال مرورها بمراحل التقييم والقياس وذلك باستخدام أدوات التقييم والقياس المتعارف عليها عالمياً، بالإضافة إلى برامج التوجيه المكثفة التي تم إدراج القياديين من مختلف المراحل فيها. وقد ساعدت خطط التطوير في نجاح خطط التعاقب الوظيفي، التي بدورها تمنح الفرص للموظفين في تقلد مسؤوليات أعلى، حسب الحاجة. واستمر البنك في إلحاق الكفاءات المختارة في برامج التطوير بأفضل الجامعات في العالم مثل هارفارد، ووارتون، وستانفورد، بالإضافة إلى إلحاق بعضهم بأفضل المعاهد العالمية المعروفة في تطوير التنفيذيين مثل المعهد الدولي للتطوير الإداري (IMD). وقد نتج عن تنفيذ خطط وبرامج التطوير المذكورة أنه قد تم توظيف جميع الوظائف القيادية في الصف الأول خلال عام 2016م، ويعتبر هذا مؤشراً قوياً ودليلاً على نجاح الخطط الموضوعية للإحلال والتعاقب الوظيفي في البنك. وكذلك نجاح السبل المستخدمة لتحديد النواحي التطويرية المطلوبة وكفاءتها.

وتدعيماً لتوجه البنك الإستراتيجي في البقاء دائماً الخيار الأول للموظفين، وحرصاً على اختيار أفضل الكفاءات الوطنية، واصل البنك تقديم عدة برامج في مجال توظيف الكفاءات عن طريق برامج التوظيف المتخصصة، كبرنامج الرُّوَاد، وبرنامج وسام الأهلي، التي تتسم بإخضاع المتقدمين لها لمختلف اختبارات القياس ويتم بناء على نتائجها انتقاء أفضل الكوادر الوطنية لتقلد الوظائف الشاغرة في مختلف الإدارات، وبناء قادة المستقبل. كما تم اعتماد برنامج يهدف للحفاظ على كوادر البنك وموظفيه الرئيسيين بتقديم حوافز

عينية وتملكهم أسهماً بالبنك بما يعزز لديهم الشعور بالولاء والملكية، كما يعزز المواءمة بين كل من الجهود المبذولة للتنفيذيين مع مصالح المساهمين ويساهم في زيادة إيرادات البنك وأرباحه.

وفيما يتعلق بمؤشرات أداء الموارد البشرية فهي عديدة، منها وضع برامج لتدوير الموظفين في مختلف الإدارات، كجزء من مساهمة البنك في نقل المعرفة ضمن الإدارات المختلفة، وإتاحة الفرص للموظفين للتعرف على مجالات عملية جديدة تساعد في توسيع إدراكهم المهني. ومن الجدير بالذكر أن عام 2016م قد سجل أدنى نسبة في تسرب الموظفين خلال الثلاثة أعوام الماضية، حيث انخفض معدل تسرب الموظفين إلى 4%. كما وصلت نسبة السعودة بالبنك إلى 95%، وأسهم في زيادتها الاستمرار في توطئ الوظيف وتوظيف الكوادر الوطنية، وبناء الخطط التطويرية على الكفاءات المطلوبة حسب احتياجات العمل، ضمن إطار أدوات التقييم والقياس المستخدمة.

مشاركات البنك الأهلي المجتمعية

استكمل البنك الأهلي خلال عام 2016م مسيرته الناجحة والتميزة بالعديد من الإنجازات في نطاق المسؤولية المجتمعية وفق الإستراتيجية التي أطلقها البنك أواخر عام 2014م تحت مسمى "أهالينا" للتركيز على دعم وتمكين ثلاث فئات مهمة في المجتمع وهي المرأة، والشباب، والطفل، ووصل إجمالي المبالغ التي دعم بها البنك برامج أهالينا 11.4 مليون ريال. استهدفت إستراتيجية البنك من خلال برامج أهالينا تنفيذ برامج محددة الأهداف تجعل من هذه الفئات طاقات إيجابية وتنموية فاعلة في اقتصادنا الوطني. وقد ركّز البنك هذا العام على ربط تلك البرامج المجتمعية مع منظومة العمل بالبنك من خلال التوفيق بين هذه البرامج وما يمتلكه البنك من خبرات وطاقات متخصصة تضمن التكامل والتكافل الاجتماعي الأمثل.

تمكين المرأة

قدّم البنك الأهلي من خلال "برنامج الأهلي للأسر المنتجة" مجموعة كبيرة من خدمات التدريب والتمويل والتسويق لتطوير المنتجات الحرفية وتحقيق أعلى درجات التنافسية في الجودة والتصاميم، بجانب توفير الدعم المالي لهذه الفئة وفتح مجالات ومنافذ أوسع لتسويق منتجاتهن وتأمين مصدر دخل يوفر لهن ومن يعلن الحياة الكريمة المستدامة. ففي مجال التدريب، طوّر البرنامج خلال عام 2016م مجموعة من الحرف منها حياكة النسيج والسدو، والديكوباج، وتم تدريب 42 مدربة حرفية من مختلف مدن المملكة بالتعاون مع جهات دولية استشارية متخصصة في تطوير الحرف والصناعات اليدوية للمساهمة في رفع كفاءتهن وتزويدهن بمهارات التصميم والابتكار التي تساعد على إكساب المتدربات من البرنامج أعلى جودة من الإنتاج والعمل على تطوير المنتج الحرفي وتقديمه بأسس علمية حديثة ومبتكرة وربطها كمنتج تراثي عصري يتماشى مع السوق المحلي وفقاً لأفضل معايير الجودة العالمية لضمان قوة المنافسة. ويبلغ عدد السيدات المتدربات من الأسر المنتجة في عام 2016م 800 سيدة. أما في الحلول التمويلية، فقد تم تفعيل برنامج تمويل الأسر المنتجة من خلال تمويل جماعي تضامني لكل مجموعة من السيدات لتمكينهن من إقامة مشاريعهن الصغيرة دون الحاجة إلى كفيل، ويبلغ عدد المراكز الحالية 4 مراكز منتشرة في عدة مناطق بالمملكة، أسهمت في تمويل 2,171 مستفيدة خلال العام 2016م بمبلغ إجمالي 6.85 مليون ريال، وتم اعتماد افتتاح مركز جديد في منطقة القصيم. ولإيجاد قنوات مبتكرة لتسويق المنتجات، عقد البرنامج مجموعة من الشراكات الإستراتيجية مع عدة جهات لفتح منافذ جديدة لعرض وبيع منتجات الأسر بالمطارات والمعارض التخصصية والأسواق الشعبية والبازارات.

تمكين الشباب

في مجال تمكين الشباب، نجح برنامج الأهلي لرواد الأعمال مع نهاية عام 2016م في تدريب 568 شاب وفتاة ليصل عدد الذين حصلوا على التدريب 1,647 متدرباً ومتدربة من رواد ورائدات الأعمال منذ اعتماد المنهج التدريبي المُطوّر للبرنامج في عام 2014م. ويقدم البرنامج لأصحاب وصاحبات الأفكار المميّزة من الرواد والرائدات التطوير والتدريب والمساعدة في تأسيس الأعمال وتزويدهم بالأسس الصحيحة والاستشارات اللازمة لإنشاء المشروعات الناجحة، بما يمكنهم بنهاية البرنامج متمكنين من إعداد دراسة الجدوى التي تسهل عليهم الحصول على التمويل اللازم لمشروعاتهم ضماناً لنجاح واستدامة أعمالهم.

تمكين الطفل

استمر برنامج الأهل لرعاية الأيتام خلال العام 2016م بتقديم الدعم والرعاية لعدد 600 طالباً وطالبة من أبنائنا الأيتام من خلال مكاتب البرنامج المنتشرة في أربعة مناطق وهي مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والرياض، والمنطقة الشرقية بالتعاون والشراكة الإستراتيجية مع الجمعيات المتخصصة في رعاية الأيتام منذ عام 2014م، ومن أبرز إنجازات عام 2016م برنامج الأهل للأيتام إعادة هيكلة وتطوير البرنامج التعليمي، والتي تعد العمود الفقري لبرنامج الأهل لرعاية الأيتام حيث تم تعديل وتطوير برنامج اللغة الإنجليزية إلى ستة مستويات بالإضافة إلى دورتين دوليتين (KET & PET) ليتمكن الطلبة مع نهاية البرنامج واستكمال جميع المقررات والمستويات بالحصول على شهادة اللغة الإنجليزية الشاملة (دبلوم) والمعتمدة من وزارة التعليم مما يشكل قيمة مضافة للطلبة بعد التخرج من الثانوية العامة.

كما شهد عام 2016م أيضاً إطلاق البرنامج التدريبي الجديد (بناء الذات الإداري P33) لتطوير وتنمية شخصيات الطلبة والطالبات من جميع جوانبها، واتباع منهج متدرج متصاعد بإنجازات واقعية ومدروسة تحقق الحاجات الإنسانية بمستوياتها للوصول إلى النجاح في حياتهم الشخصية والعملية لنصنع منهم قادة المستقبل بإذن الله، من خلال ثلاثة مستويات تقدم في ثلاث سنوات بعدد 33 ساعة تدريبية. ومع انطلاق البرنامج أهّل البنك عدد 60 موظفاً وموظفة من العاملين والعاملات بالجمعيات الخيرية لرعاية الأيتام التي يقوم البنك بتنفيذ البرنامج معها للمشاركة بالإضافة إلى متطوعي البنك الأهلي في تنفيذ هذا البرنامج. هذا بجانب الخدمات الأخرى التي تتضمن برنامج التأمين الصحي والمكافآت المالية التحفيزية والبطاقة المكتبية والأنشطة الترفيهية المختلفة طوال فترة الانتساب للبرنامج، وذلك بهدف تطوير وتمكين أبنائنا وبناتنا الأيتام لدخول سوق العمل أو استكمال دراستهم الجامعية بنهاية البرنامج الذي يمتد لمدة خمس سنوات من الصف الثاني متوسط إلى الصف الثالث الثانوي.

برنامج الأهل للعمل التطوعي

واصل البنك الأهلي استثمار طاقات موظفيه من خلال برنامج الأهل للعمل التطوعي من خلال إشراكهم في أنشطة تطوعية مختلفة تُلبّي الاحتياجات الفعلية للمجتمع وتسهم في تعزيز الحس التطوعي والعطاء المجتمعي لديهم. ويُعدُّ البنك الأهلي هو أول شركة قطاع خاص تُقرُّ نظام 30 ساعة تطوعية مدفوعة الأجر للموظفين، وتنوعت الفرص التطوعية بين المشاركة في تدريب الطلبة الأيتام، وخدمة حجاج بيت الله الحرام في موسم الحج، وزيارة المرضى، والتبرع بالدم وغيرها من الحملات تكريساً لمفهوم مشاركة الفرد في التنمية المستدامة وخدمة مجتمعه، ولقد شارك أكثر من 518 موظفاً وموظفة بالبنك الأهلي خلال عام 2016م في 15 مدينة مختلفة حول المملكة بأعمال تطوعية تعادل 2,238 ساعة.

وأطلق البنك لأول مرة حملة تطوع المحترفين (PROBONO) لموظفي وموظفات البنك في مدينتي جدة والرياض، والتي تُسهم في تعظيم قيمة القطاع الخاص ونفعه وتعزيز أثره الاجتماعي على مؤسسات القطاع المدني، وكذلك في تطوير وتفعيل كافة التخصصات المهنية التي قد تحتاجها المؤسسات والجمعيات الخيرية المعتمدة في المملكة. أتاحت الحملة لموظفي وموظفات البنك الفرصة للقيام بأعمال تطوعية دون أجر من خلال الاستفادة من تخصصاتهم وخبراتهم العملية لدعم المنظمات الاجتماعية في شتى المجالات التي تخدم الصالح العام. جدير بالذكر أن أكثر من 50 موظفاً/موظفة شاركوا في الحملة بما لا يقل عن خمس ساعات لكل متطوع ومتطوعة، وذلك في عدة مجالات منها: المحاماة والتسويق والموارد البشرية والمالية والحكومة والتخطيط الإستراتيجي وإدارة المشاريع والبرمجة وغيرها من المجالات.

برنامج الأهل للرعاية والتبرعات

استكمالاً لدور البنك الأهلي المتواصل في مجال المسؤولية المجتمعية، وبجانب برامجه التي تُسهم في تمكين المجتمع، شارك البنك في دعم العديد من المبادرات ذات التأثير المباشر بالمجتمع بقيمة إجمالية 39.5 مليون ريال خلال عام 2016م للمساهمة في تعزيز مبادرات المملكة في العديد من مجالات العمل المجتمعي.

21. أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة له

أعضاء مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من تسعة أعضاء تُعيَّنهم الجمعية العامة كل ثلاث سنوات، ويجتمع مجلس الإدارة مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر أي أربع مرات في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيس مجلس الإدارة أو بطلب اثنين من الأعضاء، ويكتمل نصاب اجتماع مجلس الإدارة إذا حضره خمسة أعضاء بأنفسهم بما فيهم الرئيس.

وتثبت قرارات المجلس ومداولاته في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماع مجلس الإدارة على أمين عام مجلس الإدارة.

اسم العضو	تصنيف العضوية	العضويات في البنك الأهلي	العضويات في شركات أخرى (مدرجة وغير مدرجة)
منصور بن صالح الميمان	غير تنفيذي	رئيس مجلس الإدارة رئيس اللجنة التنفيذية	<ul style="list-style-type: none"> مدرجة: لا يوجد غير مدرجة: رئيس مجلس الإدارة في شركة تداول العقارية. عضو مجلس الإدارة في الشركة العربية السعودية للاستثمار (سنايل). رئيس مجلس إدارة شركة الأهلي المالية (الأهلي كابتال).
مطلق بن عبدالله المطلق	مستقل	عضو مجلس الإدارة عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> مدرجة: لا يوجد غير مدرجة: نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة مجموعة المطلق. رئيس مجلس الإدارة لمؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر.
عبدالرحمن بن محمد المفضي (ممثل صندوق الاستثمارات العامة)	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة المخاطر عضو لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> مدرجة: رئيس مجلس إدارة الشركة العقارية السعودية (العقارية). رئيس مجلس الإدارة في الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري). غير مدرجة: الأمين العام المكلف لصندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية. رئيس مجلس الإدارة لشركة دار التمليك. عضو مجلس الإدارة في شركة الأسواق المالية (تداول).
م. عبدالعزيز بن عبدالله الزيد	مستقل	عضو مجلس الإدارة عضو اللجنة التنفيذية رئيس لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> مدرجة: عضو مجلس الإدارة في شركة التعاونية للتأمين (التعاونية) عضو مجلس الإدارة في شركة إسمنت القصيم غير مدرجة: نائب رئيس مجلس إدارة شركة دعم للاستثمار العقاري.
إبراهيم بن محمد الرميح	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة عضو اللجنة التنفيذية	<ul style="list-style-type: none"> مدرجة: لا يوجد غير مدرجة: الرئيس التنفيذي للشركة العربية السعودية للاستثمار (سنايل). عضو مجلس إدارة شركة أعمال المياه والطاقة الدولية (أكوا باور).
سعود بن سليمان الجبني (ممثل المؤسسة العامة للتقاعد)	غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المخاطر عضو لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة	<ul style="list-style-type: none"> مدرجة: عضو مجلس الإدارة في شركة أسمنت تبوك. عضو مجلس الإدارة في شركة التصنيع الوطنية. غير مدرجة: لا يوجد

<ul style="list-style-type: none"> • مدرجة: لا يوجد • غير مدرجة: <p>الرئيس التنفيذي لشركة سدكو القابضة. رئيس مجلس الإدارة في شركة دنيا الأصواف (الشياكة). عضو مجلس الإدارة في مجموعة إيلاف.</p>	عضو مجلس الإدارة عضو لجنة المخاطر	غير تنفيذي	أنيس بن أحمد مؤمنه (ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)
<ul style="list-style-type: none"> • مدرجة: لا يوجد • غير مدرجة <p>رئيس مجلس إدارة صندوق رنا للأسهم السعودية شركة رنا للاستثمار.</p>	عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المراجعة عضو لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة	مستقل	د. سعد بن صالح الرويتع
<ul style="list-style-type: none"> • مدرجة: لا يوجد • غير مدرجة: <p>رئيس مجلس الإدارة في بنك تركيا فاينانس كاتيليم بنكاسي - تركيا عضو المجلس الاستشاري الإقليمي لشركة ماستر كارد لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. عضو مجلس إدارة معهد التمويل الدولي (IIF) عضو مجلس إدارة برنامج إنجاز - السعودية.</p>	عضو مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي عضو اللجنة التنفيذية عضو لجنة المخاطر	تنفيذي	سعيد بن محمد الغامدي

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

- يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن وضع الإستراتيجية الكاملة للبنك وتوجيه إستراتيجيته وأهدافه. ولذلك فإن مجلس الإدارة يكون مسؤولاً عن وضع أهداف الأداء واتخاذ القرارات التي تؤثر في النفقات الرأس مالية الكبيرة، وعمليات الاستحواذ والشراء والبيع والتصفية والإشراف على تنفيذ القرارات؛
- كما يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن مراقبة الأهداف المالية للبنك والتحقق من أن الأداء يسير وفق الخطط الإستراتيجية والتشغيلية والتجارية المتفق عليها مسبقاً؛
- تشمل مهام مجلس الإدارة أيضاً المواءمة والإشراف على الهيكل التنظيمي لوحدة العمل المختلفة والدرجات الوظيفية ونظام الأجور للبنك والإشراف على خطط الإحلال.

اجتماعات مجلس الإدارة في عام 2016م:

الاسم	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور %	27 يناير	05 أبريل	11 مايو	19 يونيو	25 سبتمبر	24 نوفمبر	22 ديسمبر
منصور صالح الميمان (رئيس مجلس الإدارة)	7	7	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
مطلق عبدالله المطلق	7	7	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
عبدالرحمن محمد المفضي	7	7	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
م. عبدالعزيز عبدالله الزيد	7	7	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
د. سعد صالح الرويتع	7	6	1	86	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم
إبراهيم محمد الرميح	7	7	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
أنيس أحمد مؤمنه	7	7	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سعود سليمان الجري	7	6	1	86	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
سعيد محمد الغامدي (الرئيس التنفيذي)	7	7	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

لجنة المراجعة

أقرت الجمعية العامة لمساهمي البنك في اجتماعها السنوي الذي عقد في 8 أبريل 2016م لائحة عمل لجنة المراجعة، وتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من غير التنفيذيين، يُعيّنهم مجلس الإدارة. وتضم اللجنة أعضاء من خارج مجلس الإدارة أكثر من الأعضاء الذين يتم اختيارهم من داخل مجلس الإدارة، كما يُعيّن مجلس الإدارة أحد أعضاء اللجنة رئيساً لها. وتجتمع لجنة المراجعة أربع مرات على الأقل سنوياً، وتثبت قرارات اللجنة ومداوماتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

تكون اللجنة مسؤولة أمام مجلس الإدارة وتساعد على القيام بمسؤولياته كما يلي:

- ضمان وضع نظام فعال للرقابة الداخلية والالتزام؛
- تحقيق الالتزام فيما يتعلق بتقديم التقارير المالية الخارجية، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها.
- وتشمل الأهداف الرئيسية للجنة المراجعة القيام بمسؤوليات الإشراف والمراقبة للمهام التالية:
- صحة التقارير المالية؛
- التأكد من تمتع المراجعين الداخليين والخارجيين بالمؤهلات المطلوبة والاستقلالية والإشراف على أدائهم؛
- التزام البنك بجميع المتطلبات القانونية والتنظيمية والمعايير الأخلاقية؛
- أداء المراجعة الداخلية والالتزام ومكافحة غسل الأموال ومكافحة الجرائم المالية بما يتوافق مع المعايير التي تنص عليها قوانين مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما).

اجتماعات لجنة المراجعة في عام 2016م

الاسم	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور %	19 يناير	24 يناير	06 مارس	17 أبريل	25 يوليو	23 أكتوبر	18 ديسمبر
د. سعد صالح الرويع (رئيس اللجنة)	7	7	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
د. صالح حمد الشنفي	7	3	4	43	لا	نعم	نعم	لا	لا	نعم	لا
هاني سليمان الشدوي	7	6	1	86	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
خالد محمد الصليح	7	7	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
يحيى علي الجبر	7	7	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم

اللجنة التنفيذية

تشكل اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء، ويرأسها رئيس مجلس الإدارة، ويمكن أن يرأسها الرئيس التنفيذي، وتجتمع دورياً مرة في الشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكتمل نصاب اللجنة إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل بالأصالة أو بطريق الوكالة على أن يكون أحدهم رئيس اللجنة. وتثبت قرارات اللجنة ومداوماتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين ومتابعة مجريات اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

يتمثل الغرض الرئيسي من اللجنة التنفيذية في إدارة عمليات البنك والإشراف عليها واتخاذ قرارات سريعة بشأن القضايا الملحة المتعلقة بأعمال البنك. وتضمن اللجنة التنفيذية تمثيل البنك بشكل كافٍ في الشركات التابعة، كما تتخذ اللجنة التنفيذية أيضاً قرارات بشأن الائتمان ومعالجة الديون، وذلك ضمن حدود صلاحيات اللجنة التي فوضها إليها مجلس الإدارة. والهدف من وجود اللجنة التنفيذية هو مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على إدارة البنك. وتكون اللجنة التنفيذية مسؤولة عن مراجعة ومراقبة جميع قرارات الأعمال والاستثمارات والعمليات المالية وغير المالية وتعميدها وذلك ضمن حدود صلاحيات اللجنة التي حددها مجلس الإدارة.

اجتماعات اللجنة التنفيذية في عام 2016م

الاسم	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور %	22 مارس	04 مايو	16 نوفمبر
منصور صالح الميمان (رئيس اللجنة)	3	3	0	100	نعم	نعم	نعم
مطلق عبدالله المطلق	3	2	1	67	لا	نعم	نعم
م. عبدالعزيز عبدالله الزيد	3	3	0	100	نعم	نعم	نعم
إبراهيم محمد الرميح	3	3	0	100	نعم	نعم	نعم
سعيد محمد الغامدي	3	3	0	100	نعم	نعم	نعم

لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة

أقرت الجمعية العامة لمساهمي البنك في اجتماعها السنوي الذي عقد في 8 أبريل 2016م لائحة عمل لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة، وتشكل لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة، على أن يكون اثنان منهم أعضاءً مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة، ولا يحق لرئيس مجلس الإدارة أن يكون رئيساً للجنة. ويمكن دعوة الرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة الموارد البشرية لحضور الاجتماعات بدون أن يكون لهما حق التصويت، وتجتمع اللجنة مرتين على الأقل سنوياً. وتثبت قرارات اللجنة ومداولاتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

- ترفع اللجنة التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة؛
- المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت الذي يلزم أن يخصصه العضو لأعمال مجلس الإدارة؛
- التأكد من الحصول على عدم ممانعة مؤسسة النقد على الأشخاص المرشحين للعضوية بعد موافقة المجلس عليهم؛
- مراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات بشأن التغييرات التي يمكن إجراؤها فيه؛
- تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة واقتراح معالجتها بما يتفق مع مصلحة البنك؛
- التأكد سنوياً من استقلالية الأعضاء المستقلين، وذلك لضمان عدم وجود تعارض مصالح في حالة ما إذا ما كان العضو عضو مجلس إدارة في شركة أو مؤسسة أخرى؛
- وضع سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين باستخدام معايير ترتبط بالأداء؛
- التوصية إلى المجلس فيما يخص المرشحين لعضوية اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس، أخذاً في الاعتبار المؤهلات اللازمة لعضوية كل لجنة وخاصة لجنة المراجعة التي ينبغي أن يكون أحد أعضائها مختصاً بالشؤون المالية والمحاسبية.

اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة في عام 2016م:

الاسم	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور %	31 مارس	02 يونيو	21 سبتمبر	18 ديسمبر
عبدالعزیز عبدالله الزید (رئيس اللجنة)	4	4	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم
د. سعد صالح الرويع	4	4	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم
سعود سليمان الجبني	4	4	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم
عبدالرحمن محمد المفضي	4	4	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم
مطلق عبدالله المطلق	4	2	2	50	لا	لا	نعم	نعم

لجنة المخاطر

تُشكّل لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء على الأقل، بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي، وتجتمع دورياً أربع مرات في العام أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكتمل نصاب الاجتماع بحضور أغلبية تزيد عن نصف عدد الأعضاء على الأقل من بينهم رئيس اللجنة. وتثبت قرارات اللجنة ومداولاتها في محاضر يوقعها رئيس وأعضاء اللجنة، وتقع مسؤولية تدوين محاضر اجتماعات اللجنة على أمين سر اللجنة.

المهام والمسؤوليات الرئيسية:

الهدف من إنشاء لجنة المخاطر هو مراقبة إدارة المخاطر بالبنك لضمان وعي وإدراك الإدارة للمخاطر الكبيرة التي قد يتعرض لها البنك، والتأكد من وجود السياسات والإجراءات القادرة على إدارة هذه المخاطر وعملياتها، وذلك ضمن حدود الصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة. وتقوم اللجنة بمراجعة الإجراءات التي تم اتخاذها لضمان وجود هيكل تنظيمي متكامل لإدارة المخاطر.

اجتماعات لجنة المخاطر في عام 2016م

الاسم	عدد الاجتماعات	الحضور	الاعتذار	معدل الحضور%	16 مارس	11 مايو	04 سبتمبر	24 نوفمبر
سعود سليمان الجبتي (رئيس اللجنة)	4	4	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم
أنيس أحمد مؤمنة	4	4	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم
عبدالرحمن محمد المفضي	4	4	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم
سعيد محمد الغامدي	4	4	0	100	نعم	نعم	نعم	نعم

التغيرات في حصص الملكية الرئيسية

لم يتلق البنك من تاريخ الإدراج أي إشعارات من كبار المساهمين بخصوص تغيير نسبة ملكيتهم في أسهم البنك وذلك بحسب ما تضمنته متطلبات الإفصاح المشار إليها في قواعد التسجيل والإدراج الصادرة من هيئة السوق المالية، ويتضمن الجدول التالي وصفاً مفصلاً لنسبة ملكياتهم:

اسم المساهم	عدد الأسهم بداية العام 2016/01/01م	عدد الأسهم نهاية العام 2016/12/31م	صافي التغيير	نسبة التغيير%	نسبة الملكية%
صندوق الاستثمارات العامة	885,893,333	885,893,333	0	0	44.29
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	200,000,000	200,000,000	0	0	10.00
المؤسسة العامة للتقاعد	200,874,765	200,874,765	0	0	10.04

ملكية أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأبنائهم القصر من أسهم البنك وتغييراتها خلال العام 2016م

أ - أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأبنائهم القصر

اسم من تعود له المصلحة	عدد الأسهم بداية العام 2016/01/01م	عدد الأسهم نهاية العام 2016/12/31م	صافي التغيير	نسبة التغيير%
منصور صالح الميمان	1,500	8,000	6,500	433.3
مطلق عبدالله المطلق	1,333	1,333	0	0
عبدالرحمن محمد المفضي (ممثل صندوق الاستثمارات العامة)	37,252	37,252	0	0
م. عبدالعزيز عبدالله الزيد	10,090	10,090	0	0
د. سعد صالح الرويع	1,000	1,000	0	0
إبراهيم محمد الرميح	11,668	16,368	4,700	40.2
سعود سليمان الجبتي (ممثل المؤسسة العامة للتقاعد)	0	0	0	0
أنيس أحمد مؤمنة (ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)	26,600	26,600	0	0
سعيد محمد الغامدي (الرئيس التنفيذي)	9,749	9,749	0	0

ب- كبار التنفيذيين وأزواجهم وزوجاتهم وأبنائهم القصر

اسم من تعود له المصلحة	المنصب	عدد الأسهم بداية العام 2016/01/01م	عدد الأسهم نهاية العام 2016/12/31م	صافي التغيير	نسبة التغيير%
لهى أحمد غزاوي	رئيس المجموعة المالية	0	0	0	0
إياد إبراهيم مديني	أمين عام مجلس الإدارة	0	0	0	0

حقوق المساهمين

إن النظام الأساسي للبنك ولائحة حوكمة البنك المعتمدة من مجلس الإدارة بتاريخ 31 مارس 2014م قد تضمنت عرضاً لحق المساهم في الحصول على أرباح وحضور الجمعيات والمناقشة والتصويت والتصرف في الأسهم، بالإضافة إلى ما سبق فإن المعلومات والبيانات المتعلقة بالجمعيات والميزانيات وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة السنوي توفر للمساهمين وتنشر في الصحف المحلية وعلى الموقع الرسمي للبنك.

حوكمة الشركات

بصفة عامة يعمل البنك الأهلي التجاري وفقاً لأحكام وإرشادات لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، وتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، وقد طبقت إدارة البنك أحكام اللائحة فيما عدا الأحكام الواردة أدناه:

رقم المادة	متطلبات المادة	أسباب عدم التطبيق
المادة الثالثة والمادة الرابعة الفقرة (أ)	الحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية.	جاري العمل على تحديث النظام الأساسي للبنك وذلك ليتوافق مع نظام الشركات الجديد والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية.
المادة السادسة (ب)	1- هل يشير النظام الأساسي للشركة باستخدام طريقة التصويت التراكمي؟	جاري العمل على تحديث النظام الأساسي للبنك وذلك ليتوافق مع نظام الشركات الجديد والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية.

شكر وتقدير

في ختام هذا التقرير، يسر مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري أن يتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وإلى حكومة خادم الحرمين الشريفين الموقرة.

ويتوجه مجلس الإدارة كذلك بالشكر والتقدير إلى كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ووزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي، وهيئة السوق المالية، ووزارة التجارة والاستثمار الذين يبذلون كافة الجهود التي تدعم قطاع الخدمات المالية في المملكة بما يخدم ازدهار القطاع المالي الوطني، بجانب دورهم المستمر والملموس في مواصلة تحقيق النمو الاقتصادي الذي تشهده المملكة رغم التحديات الكبيرة التي تواجه كافة اقتصادات العالم.

كما يتقدم مجلس الإدارة بامتنانه إلى جميع مساهمي البنك على ثقتهم ودعمهم المتواصلين لإستراتيجيات الأعمال التي يضعها البنك، والشكر موصولاً كذلك إلى عملاء البنك الكرام الذين يُمثّلون أحد أقوى أصول البنك في نجاحه المستمر، وفي الختام لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كافة موظفي البنك على إخلاصهم وكفاءتهم التي كانت عنصراً حيوياً لتحقيق النتائج المتميزة التي حققها البنك خلال عام 2016م.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
مجلس إدارة البنك الأهلي التجاري